



الضَّحِيَّانُ فِي الْمَنَازِلِ

تَأَلَّفَ

آيَةُ اللَّهِ السَّيِّدُ عَلِيُّ الْحُسَيْنِيِّ الْمِيلَانِي

الضَّحِيَّانُ فِي الْمَنَازِلِ

٧

اعرف الحق تعرف أهله

(٧)

الصَّحِيحَانِ فِي الْمَنَازِلِ



تأليف

آية الله السيد علي الحسيني الميلاني

مكتبة التخصصية



من بحوث عدّة من المؤلّفات



❖ الكتاب: الصحيحان في الميزان

❖ المؤلف: السيد علي الحسيني الميلاني

❖ نشر: الحقائق

❖ المطبعة: شريعت

❖ الطبعة: الأولى ١٤٢٧، ١٣٨٥

❖ العدد: ٣٠٠٠ نسخة

❖ السعر: ١٢٠٠ تومان

❖ ردمك: ٩٦٤-٢٥٠١-٣٥-X 964-2501-35-X

جميع حقوق الطبع محفوظة

لمركز الحقائق الاسلامية

نبينا محمد

كلمة المركز

نظراً للحاجة الماسة والضرورة الملحة لنشر العقائد الحقّة والتعريف بالفكر الشيعي، بالبراهين العقلية المتقنة والأدلة النقلية من الكتاب والسنة، من أجل ترسيخها في أذهان المؤمنين، ودفع الشبهات المثارة حولها من قبل المخالفين، فقد بادر (مركز الحقائق الاسلامية) بإخراج سلسلة علمية - عقائدية، متنوّعة، تميّزت بجامعيّتها بين العمق في النظر والقوّة في الاستدلال والوضوح في البيان، تحت عنوان (إعرف الحق تعرفه أهله)، وهي من بحوث سماحة الفقيه المحقق آية الله الحاج السيد علي الحسيني الميلاني (دام ظلّه)، آمليّن أن نكون قد قمنا ببعض الواجب الملقى على عواتقنا في هذه الأيام التي كثرت فيها الشبهات وازدادت الانحرافات، سائلين الله ﷻ أن يسدّد خطانا على نهج الكتاب والعترة الطاهرة كما أوصى الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم، والحمد لله رب العالمين.

مركز الحقائق الاسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه
وأشرف بريّته محمّد وآله الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين
من الأولين والآخرين .

وبعد، فهذه رسالة وضعتها حول كتابي البخاري ومسلم
المعروفين بالصحيحين، للتحقيق عن حال طائفةٍ من الأحاديث
المخرجة فيهما، حتى يتبيّن أن ليس كلّ ما أخرجاه صحيحاً فضلاً عن
القول بعدم صحّة ما لم يخرجاه، وهي مجموعة من بحوثي عن هذا
الموضوع في بعض مؤلّفاتي المنتشرة، وسيرى القارئ الكريم أنني لم
أعتمد إلا على أقوال كبار الأئمة والحفاظ المشاهير من أهل السنّة .
والله أسأل أن ينفع به أهل الفضل والتحقيق، والله ولي التوفيق .

علي الحسيني الميلاني

صحيح البخاري

أما صحيح البخاري ، فإنّ أول شيء نذكره حوله ، هو أن أبا زرعة وأبا حاتم الرازيين قد تركا البخاري ومنعا من الرواية عنه والأخذ منه .

ترك أبي زرعة وأبي حاتم البخاري

ففي (طبقات السبكي) عن تقي الدين ابن دقيق العيد أنّه قال :
أعراض المسلمين حفرة من حفر النار ، وقف على شفيرها طائفتان من
الناس : المحدثون والحكّام فقال السبكي :

« قلت : ومن أمثلته قول بعضهم في البخاري : تركه أبو زرعة
وأبو حاتم من أجل مسألة اللفظ . فيالله وللمسلمين ! أيجوز لأحد أن
يقول : البخاري متروك ؟ وهو حامل لواء الصناعة ومقدّم أهل السنّة
والجماعة »^(١) .

وأورد الذهبي البخاري في كتاب (الضعفاء والمتروكين) ، فقال
المناوي متضجراً من ذلك :

« زين الأئمة : افتخار الأئمة ، صاحب الكتب بعد القرآن ،

(١) طبقات الشافعية ٢ : ٢٣٠ ، سيرة أعلام النبلاء ١٢ : ٤٦٢ .

ساحب ذيل الفضل على ممر الزمان ، الذي قال فيه إمام الأئمة ابن خزيمة : ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث منه ، وقال بعضهم : أنه آية من آيات الله يمشي على وجه الأرض .

قال الذهبي : كان من أفراد العالم مع الدين والورع والمثانة . هذا كلامه في الكاشف . ومع ذلك غلب عليه الغض من أهل السنة ، فقال في كتاب الضعفاء والمتروكين : ما سلم من الكلام ، لأجل مسألة اللفظ ، تركه لأجلها الرازيان . هذه عبارته ، وأستغفر الله تعالى ، نسأل الله تعالى السلامة ، ونعوذ به من الخذلان »^(١) .

وقال في (ميزان الاعتدال) بترجمة علي بن المديني : « علي بن عبد الله بن جعفر بن الحسن ، الحافظ ، أحد الأعلام الأثبات وحافظ العصر . ذكره العقيلي في كتاب الضعفاء فبئس ما صنع فقال : جنح الى ابن أبي دواد والجهمية ، وحديثه مستقيم ان شاء الله ، قال لي عبد الله بن أحمد : كان أبي حدثنا عنه ، ثم أمسك عن اسمه وكان يقول حدثنا رجل ، ثم ترك حديثه بعد ذلك . قلت : بل حديثه عنه في مسنده .

وقد تركه إبراهيم الحربي ، وذلك لميله الى أحمد بن أبي دواد ،

(١) فيض القدير - شرح الجامع الصغير ١: ٢٤٠ .

وقد كان محسناً إليه .

وكذا امتنع من الرواية عنه في صحيحه لهذا المعنى ، كما امتنع أبو زرعة وأبو حاتم من الرواية عن تلميذه محمد لأجل مسألة اللفظ .
وقال عبد الرحمن ابن أبي حاتم : كان أبو زرعة ترك الرواية عنه من أجل ما كان منه في المحنة ...»^(١) .

ترجمة أبي زرعة الرازي

وأبو زرعة الرازي ، المتوفي سنة ٢٦٤ ، من أعلام أئمة القوم :
قال الذهبي : «م ت س ق - عبيد الله بن عبد الكريم ، أبو زرعة الرازي ، الحافظ ، أحد الأعلام ، عن أبي نعيم والقعنبي وقبيصة وطبقته في الآفاق . وعنه : م ت س ق ، وأبو عوانة ، ومحمد بن الحسين ، والقطان ، وأمم .
قال ابن راهويه : كل حديث لا يعرفه أبو زرعة فليس له أصل .
مناقبه تطول»^(٢) .

وقال ابن حجر : «م ت س ق - عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ ، أبو زرعة الرازي ، إمام حافظ ، ثقة ، مشهور ، من الحادية

(١) ميزان الاعتدال ٥/١٦٧/٥٨٨٠ .

(٢) الكاشف ٢: ٢٢٣/٣٦٠٧ .

عشر» (١).

وقال اليافعي: «الحافظ، أحد الأئمة الأعلام... قال أبو حاتم: لم يخلف بعده مثله علماً وفقهاً وصيانةً وصدقاً، وهذا ممّا لا يرتاب فيه، ولا أعلم من المشرق والمغرب من كان يفهم هذا الشأن مثله. وقال اسحاق بن راهويه: كلّ حديث لا يحفظه أبو زرعة ليس له أصل» (٢).

وقال الخطيب البغدادي: «عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ، أبو زرعة الرازي... كان إماماً ربّانياً متقناً حافظاً مكثراً صادقاً. قدم بغداد غير مرّة، وجالس أحمد بن حنبل وذاكره وحدث، فروى عنه من البغداديين: إبراهيم بن اسحاق الحربي وعبد الله بن أحمد بن حنبل وقاسم بن زكريّا المطرّز...» (٣).

ترجمة أبي حاتم الرازي

وكذلك أبو حاتم الرازي المتوفى سنة ٢٧٧:

قال الذهبي: «محمّد بن ادريس أبو حاتم الرازي، الحافظ، سمع الأنصاري وعبيد الله بن موسى. وعنه: د، س، وولده عبد

(١) تقريب التهذيب ١: ٤٩٧/٤٨٥٠.

(٢) مرآة الجنان ٢: ١٣١.

(٣) تاريخ بغداد ١٠: ٣٢٦/٣٣٧.

الرحمن بن أبي حاتم، والمحاملي. قال موسى بن اسحاق الأنصاري: ما رأيت أحفظ منه. مات في شعبان سنة ٢٧٧هـ^(١).

وقال السمعاني: «إمام عصره والمرجوع إليه في مشكلات الحديث، من مشاهير العلماء المذكورين، الموصوفين بالفضل والحفظ والرحلة، ولقي العلماء»^(٢).

وقال ابن حجر: «د، س، ق محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي، أبو حاتم الرازي، الحافظ الكبير، أحد الأئمة... روى عنه: أبو داود والنسائي وابن ماجه في التفسير... قال الحاكم أبو أحمد في الكنى: أبو حاتم محمد بن إدريس، روى عنه: محمد بن إسماعيل الجعفي وابنه عبد الرحمن.. ورفيقه أبو زرعة... وآخرون.

قال أبو بكر الخلال: أبو حاتم إمام في الحديث، روى عن أحمد مسائل كثيرة وقعت لنا متفرقة، كلها غريب.

وقال ابن خراش: كان من أهل الأمانة والمعرفة.

وقال النسائي: ثقة.

وقال اللالكائي: كان إماماً، عالماً بالحديث، حافظاً له، متقناً

(١) الكاشف ٣/٦٤٧٦١.

(٢) الأنساب ٢: ٢٧٩.

متنبّأ.

وقال الخطيب: كان أحد الأئمة الحفاظ الأثبات، مشهوراً بالعلم، مذكوراً بالفضل... مات بالري ٢٧٧هـ^(١).

تكلّم الذهلي في البخاري

وممن تكلّم في البخاري من الأئمة الأعلام: محمد بن يحيى الذهلي، فقد قدح فيه وطعن، وبدّعه في الدين، ومنع من الكتابة عنه والحضور عنده، قال السبكي بترجمة البخاري:

«قال أبو حامد ابن الشرقي: رأيت البخاري في جنازة سعيد بن مروان والذهلي يسأله عن الأسماء والكنى والعلل، ويمرّ فيه البخاري مثل السهم، فما أتى على هذا شهر حتى قال الذهلي: ألا من يختلف الى مجلسه فلا يأتنا، فإنهم كتبوا إلينا من بغداد أنّه تكلّم في اللفظ، ونهيناه فلم ينته، فلا تقرّبوه.

قلت: كان البخاري - على ما روي وسنحكي ما فيه - ممن قال: لفظي بالقرآن مخلوق، وقال محمد بن يحيى الذهلي: من زعم أنّ لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع لا يجالس ولا يكلم، ومن زعم أنّ القرآن مخلوق فقد كفر».

(١) تهذيب التهذيب ٢٨: ٩-٣٠.

وقال ابن حجر: «قال أبو حامد ابن الشرقي: سمعت محمد بن يحيى الذهلي يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن زعم لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع لا يجالس ولا يكلم، ومن ذهب بعد هذا الى محمد بن اسماعيل فاتهموه، فإنه لا يحضر مجلسه الا من كان على مذهبه»^(١).

ترجمة الذهلي

ذكروا أنه من مشايخ البخاري وأبي داود والترمذي وابن ماجه والنسائي وآخرين من كبار الأئمة، وأن ابن أبي داود لقبه بـ «أمير المؤمنين في الحديث»:

قال الذهبي: «وعنه: خ والأربعة وابن خزيمة وأبو عوانة وأبو علي الميداني، ولا يكاد البخاري يفصح باسمه لما وقع بينهما. قال ابن أبي داود: حدثنا محمد بن يحيى وكان أمير المؤمنين في الحديث. وقال أبو حاتم: هو إمام أهل زمانه. توفي ٢٥٨ وله ست وثمانون»^(٢).

وقال السمعاني: «إمام أهل نيسابور في عصره، ورئيس العلماء

(١) هدي الساري: ٤٩٢.

(٢) الكاشف ٥٢٧٤/٨٨:٣.

ومقدّمهم»^(١).

وقال الصفدي: «الإمام الذهلي، مولا هم، النيسابوري، الحافظ، سمع من خلق كثير، روى عنه الجماعة خلا مسلم، قال: ارتحلت ثلاث رحلات وأنفقت مائة وخمسين ألفاً. قال النسائي: ثقة مأمون. قال أبو عمرو أحمد بن نصر الخفاف: رأيت محمد بن يحيى في المنام فقلت: ما فعل الله بك؟ قال: غفرت لي. قلت: ما فعل بحديثك؟ قال: كتب بماء الذهب ورفع في عليين»^(٢).

تصريح ابن دحية بانحراف البخاري عن أهل البيت

وقد كان ما لاقاه البخاري من الإهانة والتضليل، من كبار الأئمة، كأبي زرعة وأبي حاتم والذهلي وأئمة بخارى، جزاء لانحرافه عن أمير المؤمنين وأهل البيت الطاهرين عليهم السلام، وإزرائه لهم وكتمانه فضائلهم ومناقبهم في دار الدنيا الأمر الذي صرّح به العلامة ذو النسيب ابن دحية في كتاب (شرح أسماء النبي صلى الله عليه وسلم) حيث قال:

«ترجم البخاري في صحيحه في وسط المغازي ما هذا نصّه:

(١) الأنساب ٣: ١٨١.

(٢) الوافي بالوفيات ٥/١٨٦: ٢٢٣٥.

بعث عليّ ابن أبي طالب وخالد بن الوليد الى اليمن قبل حجّة الوداع :
 حدّثني أحمد بن عثمان قال : ثنا شريح بن مسلمة قال : ثنا إبراهيم بن
 يوسف بن اسحاق بن أبي اسحاق قال : حدّثني أبي ، عن أبي اسحاق
 سمعت البراء ، بعثنا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم مع خالد بن الوليد
 الى اليمن ، ثم بعث عليّاً بعد ذلك مكانه فقال : مر أصحاب خالد ، من
 شاء منهم أن يعقّب معك فليعقّب ومن شاء فليقبل ، فكنت ممن عقّب
 معه . قال : فغنمت أواقي ذات عدد .

حدّثني محمّد بن بشار قال : ثنا روح بن عبادة قال : ثنا علي بن
 سويد ابن منجوق ، عن عبد الله بن بريدة ، عن أبيه قال : بعث النبي
 صلّى الله عليه وسلّم عليّاً الى خالد ليقبض الخمس ، وكنت أبغض
 عليّاً ، وقد غتسل ، فقلت لخالد : ألا ترى الى هذا ، فلمّا قدمنا الى النبي
 صلّى الله عليه وسلّم ذكرت له ذلك ، فقال : يا بريدة أتبغض عليّاً ؟
 فقلت : نعم . قال : لا تبغضه ، فإنّ له في الخمس أكثر من ذلك .
 قال ذو النسيبين رحمة الله :

أورده البخاري ناقصاً مبثّراً كما ترى ، وهي عادته في إيراد
 الأحاديث التي من هذا القبيل ، وما ذاك إلا لسوء رأيه في التنكّب عن
 هذه السبيل .

وأورده الإمام أحمد بن حنبل كاملاً محقّقاً ، الى طريق الصّحّة
 فيه موفقاً ، فقال فيما حدّثني القاضي العدل ، بقية مشايخ العراق ، تاج

الدين أبو الفتح محمد بن أحمد بن المندائي - قراءة عليه ، بواسط
العراق - بحق سماعه على الثقة الرئيس أبي القاسم ابن الحصين ، بحق
سماعه على الثقة الواعظ أبي علي الحسين ابن المذهب ، بحق
سماعه على الثقة أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي ، بحق
سماعه من الإمام أبي عبد الرحمن عبد الله ، بحق سماعه على أبيه
إمام أهل السنة أبي عبد الله أحمد بن حنبل قال : ثنا يحيى بن سعيد ،
ثنا عبد الجليل قال : انتهيت الى حلقة فيها أبو مجلز وابنا بريدة ، فقال
عبد الله ابن بريدة : أبغضت علياً بغضاً لم أبغضه أحداً قط . قال :
وأحببت رجلاً لم أحبه إلا على بغضه علياً . قال : فبعث ذلك الرجل على
خيل فصحبته ، وما أصحابه إلا على بغضه علياً . قال : فأصبنا سبياً . قال :
فكتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم : ابعث علينا من يخمسه . قال :
فبعث النيا علياً وفي السبي وصيفة هي أفضل من في السبي ، قال :
فخمس وقسم ، فخرج ورأسه يقطر . فقلنا : يا أبا الحسن ما هذا ؟ قال :
ألم تروا الى الوصيفة التي كانت في السبي ، فأنني قسمت وخمست
فصارت في الخمس ، ثم صارت في أهل بيت النبي صلى الله عليه
وسلم ، ثم صارت في آل علي ووقعت بها . قال : فكتب الرجل الى نبي
الله صلى الله عليه وسلم . قلت : ابعثنني ، فبعثنني مصدقاً . قال : فجعلت
أقرأ الكتاب وأقول : صدق صدق ، فأمسك يدي والكتاب قال : أتبغض
علياً ؟ قال : قلت : نعم . قال : فلا تبغضه ، وان كنت تحبه فازدد له حباً ،

فوالذي نفس محمد بيده، لنصيب آل علي في الخمس أفضل من وصيفة. قال: فما كان من الناس أحد بعد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب إلي من علي.

قال عبد الله: فوالذي لا اله غيره، ما بيني وبين النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث غير أبي بريدة^(١).

وقال ابن دحية في موضع آخر من كتابه المذكور، بعد نقل حديث عن مسلم:

«بدأنا بما أورده مسلم، لأنه أورده بكماله، وقطعه البخاري وأسقط منه على عادته كما ترى، وهو مما عيب عليه في تصنيفه على ما جرى، ولا سيما اسقاطه لذكر علي رضي الله عنه».

ترجمة أبي الخطاب ابن دحية

ولا يخفى أن أبا الخطاب ابن دحية من أكبر علماء القوم وأشهر حفاظهم.

قال ابن خلكان بترجمة:

«أبو الخطاب عمر بن الحسن بن علي بن محمد بن الجميل بن فرح بن خلف بن قومس بن مزلال بن ملال بن بدر بن دحية بن فروة

(١) المستكفي في أسماء النبي المصطفى - مخلوط.

الكلبي، المعروف بذي النسبين، الأندلسي البلسني الحافظ. نقلت نسبه على هذه الصورة من خطه.

كان يذكر أن أمه: أمة الرحمن بنت أبي عبد الله بن أبي البسام موسى بن عبد الله بن الحسين بن جعفر بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر ابن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، فلهذا كان يكتب بخطه: ذو النسبين بين دحية والحسين، وكان يكتب أيضاً سبط أبي البسام، إشارة إلى ذلك.

وكان أبو الخطّاب المذكور من أعيان العلماء ومشاهير الفضلاء، متقناً لعلم الحديث النبوي وما يتعلق به، عارفاً بالنحو واللغة وأيام العرب وأشعارها، أكثر بطلب الحديث في أكثر بلاد الأندلس الإسلامية، ولقي بها علماءها ومشائخها، ثم رحل منها إلى بلاد العدو، دخل مراكش واجتمع بفضلائها، ثم ارتحل إلى إفريقية ومنها إلى الديار المصرية، ثم إلى الشام والشرق وإلى العراق، وسمع ببغداد من بعض أصحاب ابن الحصين، وسمع بواسط من أبي الفتح محمد بن أحمد بن المندائي، ودخل إلى عراق العجم وخراسان وما والاها ومازندران، كل ذلك في طلب الحديث والاجتماع بأئمة الحديث، وأخذ عنهم، وهو في تلك الحال يؤخذ عنه ويستفاد منه، وسمع بأصبهان من أبي جعفر الصيدلاني، وبنيسابور من منصور ابن عبد

المنعم الفراوي»^(١).

وقال السيوطي في (بغية الوعاة):

«عمر بن الحسن بن علي بن محمد بن جميل بن فرح بن دحية الكلبي الأندلسي البلنسي الحافظ، أبو الخطّاب، كان من أعيان العلماء ومشاهير الفضلاء، متقناً لعلم الحديث وما يتعلّق به، عارفاً بالنحو واللغة وأيام العرب وأشعارها، سمع الحديث ورحل، وله بنى الكامل دار الحديث الكامليّة بالقاهرة، وجعله شيخاً، حدث عنه ابن الصلاح وغيره، ومات ليلة الثلاثاء رابع عشر ربيع الأول سنة ثلاث وثلاثين وستمائة»^(٢).

وقال في كتابه (حسن المحاضرة):

«ابن دحية، الإمام العلامة الحافظ الكبير، أبو الخطّاب، عمر بن الحسن الأندلسي البلنسي، كان بصيراً بالحديث متقناً به، له حظّ وافر من اللغة ومشاركة في العربيّة، له تصانيف، توطّن مصر وأدب الملك الكامل، ودرّس بدار الحديث الكامليّة، مات أربع عشرة ربيع الأول سنة ثلاث وثلاثين وستمائة»^(٣).

(١) وفيات الأعيان ٤٤٨:٣-٤٩٧/٤٥٠.

(٢) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢: ١٨٣٢/٢١٨.

(٣) حسن المحاضرة بمحاسن مصر والقاهرة ٢٠١:١.

موقف البخاري من حديث الغدير وكلمات الأعلام فيه

ومن غرائب تعصّبات البخاري: طعنه في حديث الغدير المروي عن أكثر من مائة صحابي، والبالغ أضعاف شروط التواتر، والمصرّح بتواتره من قبل الأئمة الثقات المتبحّرين في الحديث عند أهل السنّة، كما لا يخفى على من اقتطف الأزهار من (الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة)، واستفاد من (الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة) وكلاهما للحافظ السيوطي، أو راجع (شرح الجامع الصغير) لنور الدين العيزي، أو (شرح الجامع الصغير) للمناوي، أو (المرقاة) لعلي القاري، أو (الأربعين في مناقب أمير المؤمنين) لجمال الدين المحدث الشيرازي، أو (السيف المسلول) لثناء الله تلميذ ولي الله والد صاحب التحفة، أو (أسنى المطالب) لابن الجزري، وغير هذه الكتب.

قال ابن تيمية - في حديث الغدير -: «وأما قوله: من كنت مولاه فعليّ مولاه، فليس في الصحاح، لكن ممّا رواه العلماء، وتنازع الناس في صحّته، فنقل عن البخاري وإبراهيم الحربي وطائفة من أهل العلم أنّهم طعنوا فيه وضعّفوه»^(١).

اللهمّ ألا أن يكون قد طعن في بعض طرقه، فنسب اليه ابن تيمية

(١) منهاج السنة ٤: ١٣٦.

الطعن في أصله ... !!

فإن كان البخاري قد طعن في أصل حديث الغدير ، فقد نصَّ غير واحد من أعلام القوم على عدم الإعتبار بكلام من طعن فيه كائناً من كان ... يقول البدخشي : « هذا حديث صحيح مشهور ، ولم يتكلم في صحته إلا متعصب جاحد لا اعتبار بقوله ، فإن الحديث كثير الطرق جداً ، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد ، وقد نصَّ الذهبي على كثير من طرقه بالصحة ، ورواه من الصحابة عدد كثير »^(١).

وكذلك نسب الحافظ ابن الجزري منكر حديث الغدير الى الجهل والعصبية^(٢).

ترجمة ابن الجزري

وابن الجزري الشافعي ، حافظٌ شهير ، وله تأليف معتمدة ، وقد أثنى العلماء عليه وعلى كتبه :

فقد ترجم له ابن حجر ووصفه بالحافظ الإمام المقرئ ، وقال : « انتهت اليه رئاسه علم القراءات في الممالك ، وكان قديماً صنّف الحصن الحصين في الأدعية ، ولهج به أهل اليمن واستكثروا منه ...

(١) نزل الأبرار بما صحَّ من مناقب أهل البيت الأطهار : ٢١.

(٢) أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب : ٤٨.

وكانت عنايته بالقراءات أكثر، فجمع ذيل طبقات القراء للذهبي وأجاد فيه، ونظم قصيدة في قرائة الثلاثة، وجمع النشر في القراءات العشر... وكان يلقب في بلاده: الإمام الأعظم... وبالجمل، فإنه كان عديم النظير، طائر الصيت، انتفع الناس بكتبه وسارت في الآفاق مسير الشمس»^(١).

وترجم له السخاوي ترجمة مطوّلة، فذكر مشايخه في مختلف العلوم، وأنه قد أذن له غير واحد بالافتاء والتدريس والإقراء، وأنه ولي مشيخة الإقراء بالعادلية ثم مشيخة دار الحديث الأشرفية... وهكذا ذكر أسفاره إلى البلاد المختلفة وأورد طرفاً من أخباره فيها... ثم ذكر تصانيفه ووصفها بكونها مفيدة، ومنها (أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب). قال: وقد ذكره الطاووسي في مشيخته وقال: أنه تفرد بعلو الرواية وحفظ الأحاديث والجرح والتعديل ومعرفة الرواة المتقدمين والمتأخرين... ثم ذكر السخاوي كلام ابن حجر في حقّه...»^(٢).

هذا، وقد توفي ابن الجزري سنة ٨٣٣.

(١) انباء الغمر بأبناء العمر ٤٦٧:٣.

(٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٢٥٥:٩-٢٦٠.

استرابة البخاري في بعض حديث الإمام الصادق !!

ومن أمارات بغض البخاري لأهل بيت النبوة وانحرافه عنهم:
عدم اخراجه عن الإمام الصادق عليه السلام في كتابه، بل استرابطه في
بعض حديثه، والعياذ بالله !!

قال ابن تيمية في كلام له عن الإمام عليه السلام:

«فهؤلاء الأئمة الأربعة ليس منهم من أخذ عن جعفر شيئاً من
قواعد الفقه، لكن رووا عنه الأحاديث كما رووا عن غيره، وأحاديث
غيره أضعاف أحاديثه، وليس بين حديث الزهري وحديثه نسبة، لا
في القوة ولا في الكثرة، وقد استراب البخاري في بعض حديثه لَمَّا
بلغه عن يحيى بن سعيد القطان فيه كلام، فلم يخرج له، ويمتنع أن
يكون حفظه للحديث كحفظ من يحتج بهم البخاري»^(١).

فانظر الى كلام هذا الناصب العنيد، كيف يطعن في الإمام
العظيم استناداً الى القطان والبخاري، مع أن علمائهم الكبار، من
السابقين واللاحقين، يقولون بضرورة حب أهل البيت واحترامهم
والاقتداء بهم والأخذ منهم، وحتى أنهم ينزهون أهل السنة من بغض
أهل البيت، ويبرؤن ممن اعترض عليهم أو تكلم فيهم أو أعرض
عنهم، ويجعلون نسبة هذه الأمور إلى أهل السنة من تعصبات الإمامية

(١) منهاج السنة ٧: ٥٣٣.

ضدّهم، يقول الكابلي في تعداد تعصّبات الشيعة :

«التاسع عشر: إنّ أهل السنة أفرطوا في بغض أهل البيت، ذكر ذلك ابن شهر آشوب وكثير من علمائهم، ولَقَّبُوهم بالنواصب، وهو كذب صرد وعصبيّة بريّته، ولا يؤمن أحد حتّى يكون عترة النبي صلّى الله عليه وسلّم أحبّ إليه من نفسه، ويروون في ذلك أحاديث منها: ما رواه البيهقي وأبو الشيخ والديلمي: أنه صلّى الله عليه وسلّم قال: لا يؤمن أحد حتّى أكون أحبّ إليه من نفسه، ويكون عترتي أحبّ إليه من نفسه.

وأخرج الترمذي والحاكم عن ابن عباس رضي الله عنه أنه صلّى الله عليه وسلّم قال: أحبّوا أهل بيتي بحبّي . إلى غير ذلك من الأخبار.

ويقولون: من ترك المودة في أهل بيت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فقد خانّه، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾، ومن كره أهل بيته فقد كرهه صلّى الله عليه وسلّم. ولقد أجاد من أفاد:

فلا تعدل بأهل البيت خلقاً فأهل البيت هم أهل السعادة

فبغضهم من الإنسان خسر حقيقيّ وحبّهم عباده

ويوجبون الصلاة عليهم في الصلوات. قال الشيخ الجليل فريد الدين أحمد بن محمّد النيسابوري رحمة الله: من آمن بمحمّد ولم

يؤمن بأهل بيته فليس بمؤمن، أجمع العلماء والعرفاء على ذلك ولم ينكره أحد»^(١).

أقول:

فلو كانوا صادقين في قولهم «من آمن بمحمد ولم يؤمن بأهل بيته فليس بمؤمن» وأنه قد «أجمع العلماء والعرفاء على ذلك ولم ينكره أحد» فما ظنهم بالقطان والبخاري وابن تيمية وأمثالهم؟

وقد ذكر الشاه عبد العزيز الدهلوي - في الكلام على حديث: مثل أهل بيتي كسفينة نوح ... -: أن هذا الحديث يفيد بأن الفلاح والهداية منوط بحب أهل البيت وأتباعهم، وأن التخلف عن ذلك موجب للهلاك، ثم زعم أن هذا المعنى يختص بأهل السنة^(٢)!!

فإن كان صادقاً فيما يقول، فما رأيه فيمن تكلم في الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام؟

هذا، ولا يتوهم أحد أن تكلم القطان والبخاري وأتباعهما في الإمام ليس عن بغض له وعناد، وإنما هو تحقيق في العلم واحتياط في الدين، فإنه توهم فاسد جداً، فإنه لو لم يكن ما ذكره ابن تيمية انحرافاً وبغضاً وعناداً، فأين العناد والعداوة والبغض؟ وبماذا يكون؟ ومن

(١) الصواعق الموبقة - مخطوط.

(٢) التحفة الإثني عشرية: ٢١٩.

المنحرف عنهم والمتعصب ضدهم والناصب لهم؟
 وهل شدة الاحتياط والتورع أدت الى أخذ روايات عكرمة
 الضالّ المضلّ والناصب المقيت، وطرح أخبار الإمام الصادق وغيره
 من أئمة أهل البيت؟

وكيف يقبل هذا الاعتذار للبخاري؟! وكيف يعتذر له بذلك؟
 وقد أخرج عن الذهلي - مع ما كان بينهما من الطعن الموجب للفسق -
 ومع التدليس في اسمه، ولم يخرج عن الإمام الصادق؟!
 ولو كان لمثل هذا الاعتذار مجال لما قال ابن تيمية: «ويمتنع أن
 يكون حفظه للحديث كحفظ من يحتج بهم البخاري»!!

طعن القطان في الإمام الصادق!!

هذا، وطعن القطان في الإمام الصادق عليه السلام مذكور في
 سائر الكتب الرجالية، وهو في جملتين إحداهما: «في نفسي منه
 شيء» والأخرى: «مجالد أحب اليّ منه»!!:

قال الذهبي: «جعفر بن محمد الصادق أبو عبد الله، وأمه أم
 فروة بنت القاسم بن محمد، وأمها أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي
 بكر، فكان يقول: ولدني الصديق مرتين. سمع أباه والقاسم وعطاء.

وعنه : شعبة والقطان وقال : في نفسي منه شيء...»^(١).

وقال : « جعفر بن محمد بن علي ، ثقة ، لم يخرج له البخاري ، وقد وثقه يحيى بن معين وابن عدي ، وأما القطان فقال : مجالد أحب إلي منه »^(٢).

ترجمة مجالد بن سعيد

هذا ، والحال أن مجالد بن سعيد قد طعن فيه كثير من أئمة القوم :

قال الذهبي : « مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني ، مشهور ، صاحب حديث على لين فيه . روى عن قيس بن أبي حازم والشعبي . وعنه : يحيى القطان وأبو أسامة وجماعة .

قال ابن معين وغيره : لا يحتج به ، وقال أحمد : يرفع كثيراً ممّا لا يرفعه الناس ، لباس بشيء . وقال النسائي : ليس بالقوي ، وذكر الأشج : أنه شيعي ، وقال الدار قطني : ضعيف . وقال البخاري : كان يحيى بن سعيد يضعفه ، وكان ابن مهدي لا يروي عنه ، وقال الفلاس : سمعت يحيى بن سعيد يقول : لو شئت أن يجعلها لي مجالد كلّها عن

(١) الكاشف ١/١٣٩: ٨٠٧.

(٢) المغني في الضعفاء ١/٢١١: ١١٥٦.

الشعبي عن مسروق عن عبدالله فعل . وقيل لخاله الطحّان : دخلت الكوفة فلم لم تكتب عن مجالد ؟ قال : لأنه كان طويل اللّحية ، قلت : من أنكر ماله عن الشعبي عن مسروق عن عائشة مرفوعاً : لو شئت لأجرى الله معي جبال الذهب والفضّة»^(١).

فانظر من هذا الذي قدمه القطان على الإمام الصادق عليه السّلام ؟ واحكم على القطّان والبخاري وأضرابهما بما يقتضيه الدين والعدل ؟

موقف الذهبي

والذهبي ، وإن وثّق الإمام عليه السّلام ، لكنّه لم يرد على تعصبات القطّان والبخاري ضد الإمام ، بل بالعكس ، فقد أورده في كتابه (الميزان) لتكلمهما فيه ، حيث قال :

« جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين الهاشمي ، أبو عبد الله ، أحد الأئمة الأعلام ، برّ ، صادق ، كبير الشأن ، لم يحتج به البخاري ، قال يحيى بن سعيد : مجالد أحبّ إليّ منه ، في نفسي منه شيء ، وقال مصعب بن عبد الله عن الدراوردي قال : لم يرو مالك عن جعفر حتى ظهر أمر بني العباس ، قال مصعب بن عبد الله : كان مالك لا يرويع عن

(١) ميزان الاعتدال ٦: ٢٣/٧٠٧٦.

جعفر حتى يضمه الى أحد. وقال أحمد بن سعيد بن أبي مریم: سمعت يحيى يقول: كنت لا أسأل يحيى بن سعيد عن حديث جعفر ابن محمد، فقال لي: لم لا تسألني عن حديث جعفر؟ قلت: لا أريده، فقال لي: ان كان يحفظ فحديث أبيه المسند»^(۱).

هذا، في الوقت الذي بنى في كتابه هذا على أن لا يذكر فيه من قدح فيه البخاري وابن عدي، من الصحابة والأئمة في الفروع... كما صرح بذلك في مقدمة الكتاب^(۲).

أفهل كان شأن الإمام عليه السلام أقل من شأن عمرو بن العاص وبسر ابن أرطاة وأمثالهما من فسقة الصحابة؟
أفهل كان شأن الشافعي وغيره أجل من شأن الإمام الصادق؟
لكنه التعصب والنصب... والعياذ بالله...

ترجمة القطان

ثم انظر الى تراجم القطان وكلماتهم في مدحه والثناء عليه، والمبالغة في تعظيمه وتبجيله:
قال السمعاني: «القطان - بفتح القاف وتشديد الطاء - الهمة في

(۱) ميزان الاعتدال ۲: ۱۴۳/۱۵۲۱.

(۲) ميزان الاعتدال ۱: ۱۱۳.

آخرها نون، هذه النسبة الى بيع القطن، والمشهور بها هو: أبو سعيد يحيى بن سعيد بن فروخ الأحول القطان، مولى بني تميم، من أئمة أهل البصرة، يروي عن يحيى بن سعيد الأنصاري وهشام بن عروة، روى عنه أهل العراق، مات يوم الأحد سنة ثمان وتسعين ومائة، وكان إذا قيل له في علته يعافيك الله قال: أحبه اليّ أحبّه الى الله عزوجل، وكان من سادات أهل زمانه حفظاً وورعاً وعقلاً وفهماً وفضلاً ودينياً وعلماً، وهو الذي مهد لأهل العراق رسم الحديث، وأمعن في البحث عن الثقات وترك الضعفاء، ومنه تعلّم علم الحديث أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني. ذكر عمرو بن علي الفلاس أنّ يحيى بن سعيد القطان كان يختم القرآن كلّ يوم ليلة، ويدعو لألف انسان، ثم يخرج بعد العصر فيحدث الناس. وكان يروي عن سميه يحيى بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة، والأعمش، وابن جريج، والثوري، وشعبة، ومالك، في آخرين. وكان يقول: لزمّت شعبة عشرين سنة، فما كنت أرجع من عنده إلا بثلاثة أحاديث وعشرة أكثر ما كنت أسمع منه في كلّ يوم. وقال يحيى بن معين: أقام يحيى بن سعيد عشرين سنة يختم القرآن في كلّ ليلة، ولم يفته الزوال في المسجد أربعين سنة، وما رثى يطلب جماعة قط»^(١).

(١) الأنساب ٥١٩:٤.

وقال النووي :

« يحيى بن سعيد القطان هو : أبو سعيد يحيى بن سعيد بن فروح التميمي مولاهم البصري ، القطان ، الإمام ، من تابعي التابعين ، سمع : يحيى بن سعيد الأنصاري وحنظله بن أبي سفيان وابن عجلان وسيف بن سليمان وهشام بن حسان وابن جريج وسعيد بن عروبة وابن أبي ذئب والثوري وابن عيينة ومالكاً ومشعراً وشعبة وخلائق . وروى عنه : الثوري ، وابن عيينة ، وشعبة ، وابن مهدي ، وعفان ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ز وعلي بن المديني ، واسحاق بن راهويه ، وأبو عبدى القاسم بن سلام ، وأبو خيثمة ز وأبو بكر ابن أبي شيبة ، ومسدد ، وعبيد الله بن عمر القواريري ز وعمر بن علي ، وابن مثنى ، وابن بشار ، وخلائق من الأئمة وغيرهم . واتفقوا على إمامته وجلالته ، ووفور حفظه وعلمه وصلاحه ... » .

وقال الذهبي :

« يحيى بن سعيد بن فروح ، الحافظ الكبير ، أبو سعيد التميمي مولاهم البصري القطان ، عن : عروة وحמיד والأعمش ، وعنه : أحمد وعلي ويحيى . قال أحمد : ما رأيت مثله . وقال بNDAR : إمام أهل زمانه يحيى القطان ، واختلفت اليه عشرين سنة فما أظن أنه عصى الله قط ، ولد القطان ١٢٠ ومات ١٩٨ في صفر ، وكان رأساً في العلم

والعمل»^(١).

وقال اليافعي :

«الإمام أبو سعيد يحيى بن سعيد القطان البصري الحافظ ، أحد الأعلام . قال بNDAR : اختلفت اليه عشرين سنة فما أظن أنه عصى الله قط . قال أحمد بن حنبل : ما رأيت مثله . وقال ابن معين : أقام يحيى القطان عشرين سنة يختم في كل ليلة ولم يفته الزوال في المسجد أربعين سنة»^(٢).

أقول :

ومن هذه العبارات وأمثالها في مدح القطان - مع علم قائلها بمقالته في الإمام الصادق عليه الصلاة والسلام - تعرف مواقف القوم من أئمة أهل البيت ، فلا يقبل دفاع بعض الناس عن أهل السنة وأسلافهم بأنهم محبون لأهل البيت ومحترمون لهم ومستمسكون بهم ...

قصة كتاب العلل لابن المديني

ومما يذكر في مقام الطعن في البخاري وورعه وأمانته وثقته :

(١) الكاشف ٣: ٢٤٣/٦٢٥٨.

(٢) مرآة الجنان ١: ٣٥٢.

قصته مع كتاب شيخه ابن المديني في العلل :

قال مسلمة بن قاسم في (تاريخه) - على ما نقل عنه ^(١) - : « وسبب تأليف البخاري الكتاب الصحيح : أن علي بن المديني ألف كتاب العلل ، وكان ضنيناً به لا يخرج به إلى أحد ، ولا يحدث به ، لشرفه وعظم خطره وكثرة فائدته ، فغاب علي ابن المديني في بعض حوائجه ، فأتى البخاري إلى بعض بنيه ، فبذل له مائة دينار على أن يخرج له كتاب العلل ، ليراه ويكون عنده ثلاثة أيام ، ففتنه المال وأخذ منه مائة دينار ، ثم تلطف مع أمه فأخرجت الكتاب ، فدفعه إليه وأخذ عليه العهود والمواثيق أن لا يحبس عنه أكثر من الأمد الذي ذكر ، فأخذ البخاري الكتاب - وكان مائة جزء - فدفعه إلى مائة من الوراقين ، وأعطى كل رجل منهم ديناراً على نسخه ومقابلته في يوم وليلة ، فكتبوا له الديوان في يوم وليلة وقوبل ، ثم صرفه إلى ولد علي بن المديني وقال : أنما نظرت إلى شيء فيه .

وانصرف علي بن المديني فلم يعلم بالخبر ، ثم ذهب البخاري فعكف على الكتاب شهوراً واستحفظه ، وكان كثير الملازمة لابن المديني ، وكان ابن المديني يعقد يوماً لأصحاب الحديث ، يتكلم في علله وطرقه ، فلما أتاه البخاري بعد مدة قال له : ما حبسك عنا ؟ قال :

(١) انظر ترجمته في لسان الميزان ٤٣:٦ .

شغلّ عرض لي، ثمّ جعل عليّ يلقي الأحاديث ويسألهم عن عللها، فيبادر البخاري بالجواب بنصّ كلام عليّ في كتابه، فعجب لذلك ثم قال له: من أين علمت هذا، هذا قول منصوص، والله ما أعلم أحداً في زمانني يعلم هذا العلم غيري.

فرجع الى منزله كئيباً حزيناً، وعلم أنّ البخاري خدع أهله بالمال حتى أبا حواله الكتاب، ولم يزل مغموماً بذلك، ولم يلبث يسيراً حتى مات، واستغنى البخاري عن مجالسة علي والتفقّه عنده بذلك الكتاب، وخرج الى خراسان، وتفقّه بالكتاب، ووضع الكتاب الصحيح والتواريخ، فعظم شأنه وعلا ذكره، وهو أول من وضع في الاسلام كتاب الصحيح، فصار الناس له تبعاً، وبكتابه يقتدي العلماء في تأليف الصحيح».

يفيد هذا النص أنّ البخاري كان السبب في موت شيخه علي بن المديني، لتصرّفه في كتاب العلل الذي وضعه شيخه، بعد أخذه من أهله بالحيلة والخديعة والمكر والكذب ...

أحاديث باطلة في كتاب البخاري

وكما تكلمنا باختصار عن البخاري، فلتكلم في كتابه الموصوف بالصحيح، على ضوء أقوال كبار أئمة الحديث، مقتصرين على طعنهم وقدحهم في عدة من أحاديثه:

حديث خطبة عائشة

(فمنها) الحديث في خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عائشة وقول أبي بكر له: «أنا أخوك»، وهذا نصه:
«عن عروه: أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب عائشة، فقال له أبو بكر: أنا أخوك، فقال: أنت أخي في دين الله وكتابه، وهي لي حلال»^(١).

قال ابن حجر عن الحافظ مغلطاي: «في صحة هذا الحديث نظر، لأن الخلّة لأبي بكر إنما كانت بالمدينة، وخطبة عائشة كانت بمكة، فكيف يلتزم قوله: أنا أخوك».

(١) صحيح البخاري ٨:٧.

وأيضاً: فالنبي صلى الله عليه وسلم ما باشر الخطبة بنفسه، كما أخرجه ابن أبي عاصم، من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، عن عائشة: أن النبي أرسل خولة بنت حكيم الى أبي بكر يخطب عائشة، فقال لها أبو بكر: وهل تصلح له، إنما هي بنت أخيه؟ فرجعت فذكرت ذلك للنبي فقال صلى الله عليه وسلم: ارجعي فقولي له: أنت أخي في الإسلام وابنتك تصلح لي. فأتت أبا بكر فذكرت ذلك له، فقال: ادعي رسول الله، فجاء فأنكحه^(١).

حديث شفاعة إبراهيم لآزر

(ومنها) الحديث في شفاعة سيدنا إبراهيم عليه السلام لآزر في يوم القيامة.

وهذا الافتراء ذكره البخاري على حسب ديدنه في غير موضع من كتابه السقيم، وفيه غاية الإضرار بشأن إبراهيم على نبينا وآله وعليه سلام الرب الرحيم، كما لا يخفى على من له ذهن مستقيم، حيث أثبتوا له في ذلك أولاً: مخالفة أمر الله تعالى وثانياً: إصراره على المخالفة والمجادلة حيث لم ينته - بناء على افتراءهم - لما نهى الله عن الاستغفار له في دار الدنيا، وثالثاً: مخالفته للدلائل العقلية الدالة على

(١) فتح الباري - شرح صحيح البخاري ١٠١:٩.

المنع من الاستغفار للمشركين، ورابعاً: الخطأ والغفلة في بن أن تعذيب الكافر خزى له بل خزى أعظم، وأي خزى أعظم من هذا؟ فإن ذلك مما لا يتخيله من له أدنى عقل ودراية، فضلاً عن النبي المعصوم المبعوث للهدى، وخامساً: الجهل بالمراد من وعده تعالى بأن لا يخزيه. وهذه هي ألفاظ الحديث في كتاب التفسير:

«حدثنا اسماعيل قال: حدثنا أخي، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يلقي إبراهيم أباه فيقول: يا رب أنك وعدتني ألا تخزني يوم يبعثون، فيقول الله: أني حرمت الجنة على الكافرين»^(١).

وفي رواية أخرى «فيقول: يا رب أنك وعدتني أن لا تخزني يوم يبعثون، فأني خزى أخزى من أبي الأبعد»^(٢).

قال الفخر الرازي: «وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ ففيه مسائل: المسألة الأولى: في تعلق هذه الآية بمقابلها وجوه:

الأول: أن المقصود منه أن لا يتوهم انسان أنه تعالى منع محمداً صلى الله عليه وسلم من بعض ما أذن لإبراهيم عليه السلام

(١) صحيح البخاري ٢٠٢:٦ كتاب التفسير، سورة الشعراء.

(٢) صحيح البخاري ٢٧٧:٤ كتاب أحاديث الأنبياء.

فيه . والثاني : أن يقال : أنا ذكرنا في سبب اتصال هذه الآية بمقابلها المبالغة في ايجاب الانقطاع عن الكفار أحيائهم وأمواتهم ، ثم بين تعالى أن هذا الحكم غير مختص بدين محمد صلى الله عليه وسلم ، فتكون المبالغة في تقرير وجوب الانقطاع كانت مشروعة أيضاً في دين إبراهيم عليه السلام ، فتكون المبالغة في تقرير وجوب المقاطعة والمباينة من الكفار أكمل وأقوى . الثالث : أنه تعالى وصف إبراهيم في هذه الآية بكونه حليماً أي قليل الغضب ، وبكونه أواهاً ، أي كثير التوجع والتفجع عند نزول المضار بالناس ، والمقصود أن من كان موصوفاً بهذه الصفة ، كان ميل قلبه الى الاستغفار لأبيه شديداً ، وكأنه قيل : إن إبراهيم مع جلالة قدره ، ومع كونه موصوفاً بالأواهيّة والحليميّة ، منعه الله من الاستغفار لأبيه الكافر ، فلأن يكون غيره ممنوعاً من هذا المعنى كان أولى» (١).

وعلى الجملة ، فإنه - بعد العلم بأن إبراهيم عليه السلام كان ممنوعاً من هذا الاستغفار ، وأنه قد تبرء منه - لا يستريب مسلم في أن حديث البخاري موضوع !

ومع قطع النظر عن هذا ، فإن الدلائل العقلية أيضاً قائمة على منع الاستغفار للمشركين ، كما قال الرازي :

(١) تفسير الرازي ١٦ : ٢١٠ .

«قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ يحتمل أن يكون المعنى: ما ينبغي لهم ذلك فيكون كالوصف، وأن يكون معناه ليس لهم ذلك على معنى النهي. فالأول معناه: أن النبوة والايمان يمنع من استغفار المشركين، والثاني معناه: لا يستغفروا، والأمران متقاربان.

وسبب هذا المنع ما ذكره الله تعالى في قوله: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾. وأيضاً: قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾ والمعنى: أنه تعالى لما أخبر عنهم أنه يدخلهم النار فطلب الغفران لهم، جار مجرى طلب أن يخلف الله وعده ووعيده وأنه لا يجوز، وأيضاً: لما سبق قضاء الله تعالى بأنه يعذبهم، فلو طلبوا غفرانه لصاروا مردودين، وذلك يوجب نقصان درجة النبي صلى الله عليه وسلم وحط مرتبته. وأيضاً: أنه تعالى قال: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ وقال: ﴿أَنْتُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾، فهذا الاستغفار يوجب دخول الخلف في أحد هذين النصين وأنه لا يجوز»^(١).

وعلى الجملة، فإن هذا الحديث موضوع باطل، ولا سبيل الى اصلاحه بوجه من الوجوه.

ولعله لذا اضطر بعضهم الى التصرف في لفظه، بوضع كلمة

(١) تفسير الرازي ٢٠٩: ١٦.

«رجل» مكان اسم سيدنا إبراهيم عليه السلام، كما في (فتح الباري): «وفي رواية أيوب: يلقي رجل أباه يوم القيامة فيقول له: أي ابن كنت لك؟ فيقول: خير ابن، فيقول: هل أنت مطيعي اليوم؟ فيقول: نعم، فيقول: خذ بأزرتي، فياخذ بأزرتة، ثم ينطلق حتى يأتي ربّه...»^(١).

ولكن لا مناص من الاعتراف ببطلانه... كما عن الحافظ الإسماعيلي وغيره.

قال ابن حجر: «وقد استشكل الإسماعيلي هذا الحديث من أصله، وطعن في صحته، فقال بعد أن أخرجه: هذا حديث في صحته نظر، من جهة أن إبراهيم عالم أن الله لا يخلف الميعاد، فكيف يجعل ما بأبيه خزيًا له مع علمه بذلك؟

وقال غيره: هذا الحديث مخالف لظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾^(٢).

وأما محاولة ابن حجر تأويل هذا الحديث وتوجيهه بقوله: «والجواب عن ذلك: أن أهل التفسير اختلفوا في الوقت الذي

(١) فتح الباري - شرح صحيح البخاري ٤٠٥٨.

(٢) فتح الباري ٤٠٦٨.

تبرأ إبراهيم فيه من أبيه .

ف قيل : كان ذلك في حياة الدنيا لما مات آزر مشركاً . وهذا الوجه أخرجه الطبري من طريق حبيب بن أبي ثابت ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، واسناده صحيح ، وفي رواية : فلما ماتا لم يستغفر له ، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس نحوه قال : استغفر له ما كان حياً ، فلما مات أمسك ، وأورد أيضاً من طريق مجاهد وقتادة وعمر بن دينار نحو ذلك .

وقيل : أنما تبرأ منه يوم القيامة لما أيس منه حين مسخ ، على ما صرح به في رواية ابن المنذر التي أشرت إليها ، وهذا أخرجه الطبري أيضاً من طريق عبد الملك بن أبي سليمان : سمعت سعيد بن جبير يقول : أن إبراهيم يقول يوم القيامة : ربّ والدي ، ربّ والدي ، فإذا كانت الثالثة أخذ بيده فإلتفت إليه وهو غضبان فيتبرأ منه ، ومن طريق عبيد بن عمير قال : يقول إبراهيم لأبيه : أني كنت أمرك في الدنيا فتعصيني ، ولست تاركك اليوم ، فخذ بحقوقتي ، فيأخذ بضبعيه فيمسخ ضبعاً ، فإذا رآه إبراهيم مسخ تبرأ منه .

ويمكن الجمع بين القولين : بأنه تبرأ منه لما مات مشركاً ، فترك الاستغفار ، لكن لما رآه يوم القيامة أدركته الرأفة والرقّة فسأل فيه ، فلما رآه مسخ يشس منه حينئذ ، وتبرأ منه تبرأً أبدياً .

وقيل : ان إبراهيم لم يتيقن موته على الكفر ، لجواز أن يكون

أمن في نفسه ولم يطلع إبراهيم على ذلك، ويكون وقت تبريته منه بعد الحالة التي وقعت في هذا الحديث»^(١).

فسقوطها واضح لدى كل عاقل فضلاً عن الفاضل.

لأن حاصل الجواب الأول هو بيان الاختلاف في وقت تبري إبراهيم من أزر، وأي ب ربط لهذا بأصل الاشكال؟ اللهم إلا أن يريد ابن حجر أنه بناءً على القول بكون التبري في يوم القيامة، فلا منافاة بين ذلك وبين الآية المباركة ﴿وَمَا كَانَ...﴾، لكنّه وجه سخيّف جدّاً، وذلك لأنّه: أولاً: تأويل للآية ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾ الظاهرة في وقوع ذلك في الزمان الماضي، ورفع اليد عن الظاهر بلا دليل ممنوع، كما هو معلوم.

وثانياً: إذا كان التبري في دار الدنيا، كما هو مفاد روايات متعدّدة، وقد صحّح ابن حجر نفسه بعضها، فالتنافي بين الشفاعة والآية المباركة لازم لا محالة.

وثالثاً: على فرض ثبوت الاختلاف في وقت التبري، ورجحان القول الثاني على الأول، يندفع الاشكال المنقول عن غير الاسماعيلي، أما اشكال الاسماعيلي فلا يندفع بما ذكر.

ورابعاً: حمل التبري على يوم القيامة، يوجب الاختلاف في

(١) فتح الباري ٤٠٦:٨.

سياق الآية المباركة، لأنَّ الغرض من ذكر القصّة افادة أن إبراهيم عليه السلام قد منع من الاستغفار لأهل الشرك، وأنه قد تبرّء من أبيه مع كونه أوّاهاً حلّياً، فيكون غيره من سائر المؤمنين ممنوعاً من ذلك بالأولوية... وهذا ما فهمه الفخر الرازي أيضاً إذ قال:

«اعلم أنه تعالى أمّا وصفه بهذين الوصفين في هذا المقام، لأنّه تعالى وصفه بشدّة الرقة والشفقة والخوف والوجل، ومن كان كذلك فإنّه تعظم رقتّه على أبيه وأولاده، فبيّن تعالى أنّه مع هذه العادة تبرّء من أبيه وغلظ قلبه عليه، لما ظهر له اصراره على الكفر، فإنّهم بهذا المعنى أولى، ولذلك وصفه أيضاً بأنه حلّيم، لأنّ أحد أسباب الحلم رقة القلب وشدّة العطف، لأنّ المرء إذا كان حاله هكذا اشتدّ حلمه عند الغضب»^(١).

وعلى هذا، فلو كان المراد التبرّي في الآخرة، فأين تكون أولوية أمة الإسلام بذلك؟

هذا، وكأنّ ابن حجر عالم بضعف هذا الجواب، فاضطرّ الى أن يقول: «ولا يمكن الجواب...» لكنّه غير مطمئن بهذا الجواب، ولذا ذكره بلفظ «يمكن».

كما أنّ السيوطي قد اقتصر على هذا الجواب إذ قال في كتاب

(١) تفسير الرازي ١٦: ٢١١.

(التوشيح): «واستشكل سؤال إبراهيم ذلك مع علمه بأنه تعالى لا يخلف الميعاد في ادخال الكافرين النار. وأجيب: بأنه لما رآه أدركته الرأفة والرفقة، فلم يستطع إلا أن يسأل فيه»^(١).

لكن هذا الجواب - في الحقيقة - التزام بالإشكال، لأنه بيان للداعي إلى الاستغفار، وهو الرحمة والرأفة، فيعود الإشكال بأنه كيف تحققت منه هذه الرأفة وصدرت هذه الرحمة، مع علمه بعدم الجواز والحرمة؟ اللهم إلا أن يقولوا: بأن الرحمة والرأفة تجوز طلب ما لا يجوز، وهذا بديهي البطلان وضحكة للصبيان، لا يقول به عاقل بل جاهل فضلاً عن فاضل!!

وأما قول ابن حجر: «وقيل: إن إبراهيم...».

فإن أراد من ذكره بيان ضعفه، فلا كلام فيه... وإن أراد دفع الإشكال به، فهو ينافي الأخبار الصحيحة الواردة في علم سيدنا إبراهيم بموت آزر على الكفر، وقد أورد ابن حجر بعضها، وفي (الدر المشثور):

«أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن قتادة في قوله ﴿قُلْنَا تَبَيَّنْ

(١) التوشيح في شرح الصحيح ٤: ٢٥٠.

لَهُ»^(١).

حين مات وعلم أَنَّ التوبة قد انقطعت منه .

وأخرج الفريابي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشيخ وأبو بكر الشافعي في فوائده والضياء في المختارة، عن ابن عباس قال: لم يزل إبراهيم يستغفر لأبيه حتَّى مات ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾ يقول: لَمَّا مات على كفره»^(٢).

حديث الصلاة على ابن أبي سلول

(ومنها) ما أخرجه - وأخرجه مسلم أيضاً - في كتاب التفسير: «عن ابن عمر قال: لَمَّا تُوَفِّي عبد الله بن أبي، جاء ابنه عبد الله بن عبد الله إلى رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم، فسأله أن يعطيه قميصه يكفَّن فيه أباه، فأعطاه، ثمَّ سأله أن يصلي عليه.

فقام رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم ليصلي عليه.

فقام عمر فأخذ بثوب رسول الله فقال: يا رسول الله، تصلي عليه وقد نهاك ربك أن تصلي عليه؟

فقال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم: أَنَّمَا خَيْرَنِي الله فقال:

(١) سورة التوبة ٩: ١١٤.

(٢) الدر المنثور ٤: ٣٠٠.

﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ وسأزيده على السبعين .

قال : أنه منافق !

قال : فصلّى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال : فأنزل الله ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾^(١) .

وهذا الحديث - الذي وضعوه فضيلة لعمر بن الخطاب - مكذوب حتماً وموضوع قطعاً . وقد نصّ - والحمد لله - على ذلك غير واحد من أئمة القوم :

كالغزالي بعد ذكر أخبار : « هذا مزيف ، فإن هذه الوقائع لو جمعت ونقلت دفعة واحدة لم تورث العلم ، وليس ذلك كوقائع حاتم وعلي مع كثرتها .

على أن ما نقل في آية الانستغفار كذب قطعاً ، إذ الغرض منه التناهي في تحقيق اليأس من المغفرة ، فلا يظنّ برسول الله صلى الله عليه وسلم ذهول عنه »^(٢) .

وكالباقلائي وإمام الحرمين في جماعة ، كما ذكر شراح

(١) صحيح البخاري ٦: ١٣١ .

(٢) المنحول في علم الأصول : ٢١٢ .

البخاري:

قال القسطلاني: «وقد استشكل فهم التخيير من الآية على كثير، وسبق جواب الزمخشري عن ذلك، وقال صاحب الانتصاف: مفهوم الآية زلت فيه الأقدام، حتى أنكر القاضي أبو بكر الباقلاني صحة الحديث وقال: لا يجوز أن يقبل هذا، ولا يصح أن الرسول صلى الله عليه وسلم قاله. وقال إمام الحرمين في مختصره: هذا الحديث غير مخرج في الصحيح. وقال في البرهان: لا يصححه أهل الحديث. وقال الغزالي في المستصفى: الأظهر أن هذا الخبر غير صحيح. وقال الداودي الشارح: هذا الحديث غير محفوظ، وهذا عجيب...»^(١).

وقال ابن حجر: «قال ابن المنير: مفهوم الآية زلت فيه الأقدام، حتى أنكر القاضي أبو بكر صحة الحديث وقال: لا يجوز أن يقبل هذا ولا يصح أن الرسول قاله. انتهى. ولفظ القاضي أبي بكر الباقلاني في التقريب: هذا الحديث من أخبار الآحاد التي لا يعلم ثبوتها، وقال إمام الحرمين في مختصره: هذا الحديث غير مخرج في الصحيح، وقال في البرهان: لا يصححه أهل الحديث، وقال الغزالي في المستصفى: الأظهر أن هذا الخبر غير صحيح، وقال الداودي الشارح: هذا

(١) إرشاد الساري إلى صحيح البخاري ١٥٥:٧.

الحديث غير محفوظ»^(١).

حديث: كذب إبراهيم ثلاث كذبات

(ومنها) ما أخرج في الكتابين من أن إبراهيم عليه السلام كذب ثلاث كذبات، ففي (الجمع بين الصحيحين):

«عن محمد عن أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لم يكذب إبراهيم النبي قط إلا ثلاث كذبات، ثنتين في ذات الله: قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ وقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ وواحدة في شأن سارة، فإنه قدم أرض جبّار ومعه سارة - وكانت أحسن الناس - فقال لها: إن هذا الجبّار إن يعلم أنك امرأتي يغلبني عليك، فإن سألك فأخبريه أنك أختي في الإسلام»^(٢).

وقد تكلم الفخر الرازي على هذا الحديث وأبطله، وعبر عن رواته بالحشوية، فانظر الى نص كلامه حيث قال:

«واعلم أن بعض الحشوية روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ما كذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات.

فقلت: الأولى أن لا يقبل مثل هذه الأخبار.

(١) فتح الباري - شرح صحيح البخاري ٢٧٢: ٨.

(٢) الجمع بين الصحيحين ٢٤١٥/١٨٤: ٣.

فقال - على طريق الاستنكار - ان لم نقبله لزمنا تكذيب الرواة .
 فقلت له : يا مسكين ، ان قبلناه لزمنا الحكم بتكذيب إبراهيم
 عليه السلام ، وان رددناه لزمنا الحكم بتكذيب الرواة ، ولا شك أنّ
 صون إبراهيم عن الكذب أولى من صون طائفة من المجاهيل عن
 الكذب»^(١).

هذا ، وقد أورد عمر بن عادل كلام الرازي هذا وارتضاه^(٢).

حديث : أن نبياً أحرق بيت النمل

(ومنها) ما أخرجه البخاري من أن نبياً من الأنبياء أحرق بيت
 النمل بسبب أن نملة لدغته ! قال :

« حدّثنا اسماعيل ، ثني مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ،
 عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : نزل نبي من
 الأنبياء تحت شجرة ، فلدغته نملة ، فأمر بجهازه فأخرج من تحتها ، ثم
 أمر ببيتها فأحرق بالنار ، فأوحى الله اليه : فهلا نملة واحدة !! »^(٣).

ويكفي في ابطال هذا الحديث كلام الفخر الرازي ، الذي أوردته
 الشاه عبد العزيز الدهلوي واستحسنه وارتضاه حيث قال : « وللإمام

(١) تفسير الرازي ٢٦: ١٤٨ .

(٢) اللباب في علوم الكتاب ١٦: ٣٢٤ .

(٣) صحيح البخاري ٤: ٢٦٢ ، كتاب بدء الخلق .

فخر الدين الرازي في هذا المقام كلام يصدّقه العقل ويقع في القلب إذ قال: إن الروافض عندي أقلّ عقلاً وفهماً من نملة سليمان، لأنّ النملة قد خاطبت رفيقاتها قائلة: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ فهي قد علمت أنّ جنود سليمان قد أثّرت فيهم المعاشرة معه فكانوا مهذّبين ببركة صحبته، حتى أنهم لا يحطّمون النمل عن علم وعمد، ولا يظلمون الضعيف عن قصد، لكنّ الروافض لم يفهموا أنّ صحبة النبي الخاتم - وهو أفضل الأنبياء - وُثِرَ في صحابته الملازمين له على الدوام، فلا يرتكبون الخيابة والشرّ، فكيف ينسبون اليم الظلم لبنت رسول الله وصهره وولده، وإحراق بيتهم عليهم، والإستيلاء على أموالهم، وايدائهم بشئ أنواع الأذى؟^(١)

وذلك: لأن البخاري وسائر من يقول بصحّة هذا الحديث سيكونون أقلّ فهماً من النملة، لأنهم بتصديقهم هذا الحديث يجوّزون الظلم على النبي المعصوم!!

حديث أمر النبي بالأكل ممّا لم يذكر اسم الله عليه

(ومنها) ما أخرجه البخاري في كتاب الذبائح قال:

(١) مختصر التحفة الإثنا عشرية: ١٩٣ - باب الإمامة.

« حَدَّثَنَا مَعْلَى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ قَالَ : حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ لَقِيَ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ فُضَيْلٍ بِأَسْفَلِ بَلَدٍ - وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ الْوَحْيُ - فَقَدِمَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَفْرَةً فِيهَا لَحْمٌ، فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا، ثُمَّ قَالَ : أَنِّي لَا أَكُلُ مِمَّا تَذْبَحُونَ عَلَى أَنْصَابِكُمْ، وَلَا نَأْكُلُ إِلَّا مِمَّا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ »^(١).

فهل يشك المسلم في كذب هذا الحديث ؟

والعجب من واضعه ، فلم يستح أن ينسب إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ أمر الرجل بالأكل مما لم يذكر اسم الله عليه ، في حين ينسب إلى الرجل الإبقاء عن الأكل مما لم يذكر اسم الله عليه ، فيكون أروع وأفضل من النبي ، والعياذ بالله ؟! وكيف يصدقون بمثل هذا على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ في حين يبذلون كل جهودهم لتبرئته أبي بكر من شرب الخمر قبل التحريم ، ويكذبون الخبر في ذلك ، ويقولون : قد أعاذ الله الصديقين من فعل الخنا وأقوال أهله وإن كان قبل التحريم ، كما في (نوادير الأصول) للحكيم الترمذي وسيجيء عن قريب ؟ ألم يكن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ من الصديقين ؟

(١) صحيح البخاري ١٦٥٧.

تصَرَّف بعضهم في لفظ الحديث !

لكن ابن روزبهان التجأ الى الكذب والإفتراء على العلامة الحلِّي، واضطرَّ الى وضع تنمَّة لهذا الحديث الموضوع، وذلك أنَّه قال في الجواب عن كلام العلامة الحلِّي:

«أقول: من غرائب ما يستدلُّ به على ترك أمانة هذا الرجل وعدم الاعتماد والوثوق على نقله: رواية هذا الحديث، فقد روى بعض الحديث ليستدلُّ به على مطولبه وهو الطعن في رواية الصحاح، وما ذكر تمامه، وتمام الحديث: أنَّ رسول الله صَلَّى الله عليه وسلَّم لمَّا قال زيد بن عمرو بن نفيل هذا الكلام قال: وأنا أيضاً لا نأكل من ذبيحتهم وممَّا لم يذكر عليه اسم الله تعالى، فأكلاماً معاً.

وهذا الرجل لم يذكر هذه التنمَّة ليتمكَّن من الطعن في الرواية. نسأل الله العصمة من التعصُّب فإنَّه بئس الضجيع»^(١).

أقول:

لكنَّ هذا الذي وصف به العلامة الحلِّي يرجع اليه، وهو المتَّصف به، لأنَّ الحديث في كتاب الذبائح من (صحيح البخاري) كما تقدَّم، وهكذا نقله العلامة الحلِّي، ومن شاء فليراجع أصل كتاب

(١) إبطال الباطل - مخطوط.

البخاري !!

وقد أخرج البخاري هذا الحديث الموضوع في كتاب المناقب ،
وليس فيه التتمة التي زعمها ابن رزبهان ، وهذه عبارته « باب حديث
زيد بن عمرو ابن نفيل ، حدّثني محمّد بن أبي بكر قال : حدّثنا سالم
بن عبد الله بن عمر : أنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم لقي زيد بن عمرو
بن نفيل بأسفل بلدح ، قبل أن ينزل على النبي الوحي ، فقدّمت الى
النبي صلّى الله عليه وسلّم سفرة فأبى أن يأكل منها ، ثمّ قال زيد : أنّي
لست آكل ممّا تذبحون على أنصابكم ولا آكل إلا ما ذكر اسم الله عليه ،
وانّ زيد بن عمرو كان يعيب على قريش ذبائحهم ويقول : الشاة خلقها
الله ، وأنزل لها من السماء الماء وأنبت لها من الأرض ، ثمّ تذبحونها على
غير اسم الله ، انكاراً لذلك واعظاماً له »^(١).

فقد تبين أنه لم يكن من العلامة الحلبي رحمه الله خيانة في نقل
الحديث ، فلم يزد عليه ولم يحذف منه شيئاً ، بل ابن رزوبهان قد كذب
في دعوى التتمة ، لغرض الدفاع عن البخاري وكتابه ، فحقّ أن يقال في
جوابه ؟ أنّ من غرائب ما يستدلّ به على ترك أمانة هذا الرجل وعدم
الاعتماد والوثوق على نقله : رواية تتمة مخترعة لهذا الحديث ، وقد
اخترعها ليستدل بها على مطلوبه وهو دفع الطعن في رواية الصحاح ،

(١) صحيح البخاري ١٢٤:٥.

نسأل الله العصمة من التعصّب فأنّه بنس الضجيع .

وظهر أيضاً: أنّهم يحاولون التغطية على شناعة بعض أحاديثهم بالزيادة فيه أو النقيصة عنه، على حسب ما عرض لهم من ضيق الخناق .

وكما تصرّف ابن روزبهان في الحديث بدعوى الزيادة كما تقدم، فقد تصرف محمّد بن يوسف الصالحى الدمشقى في لفظه بشكل آخر، فقد قال في (سبل الهدى والرشاد):

«روى البخاري والبيهقي من طريق موسى بن عقبة، عن سالم بن عبد الله ابن عمر عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلّم لقي زيد ابن عمرو بن نفيل بأسفل بلدح، قبل أن ينزل عليه الوحي، فقدّمت الى رسول الله سفرة فيها لحم، فأبى أن يأكل منها، ثمّ قال لزيد: أنّي لست آكل ممّا تذبحون على أنصابكم، ولا آكل إلا ما ذكر اسم الله على، وإنّ زيد بن عمرو كان يعيب على قريش ذبائحهم ويقول: الشاة خلقها الله تعالى وأنزل لها من السماء الماء وأنبت لها من الأرض، ثمّ تذبحونها على غير اسم الله تعالى، انكاراً لذلك وإعظاماً له»^(١).

لقد التفت هذا الرجل الى شناعة لفظ هذا الحديث، فلم يجد بدّاً من أن يضيف اللأم الجارة الى لفظ زيد، فصارت الجملة: «ثمّ قال

(١) سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد ٢: ١٨٢.

لزيد « ليكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو فاعل » قال ،
وتكون جملة : « أني لست أكل » مقول قوله صلى الله عليه وآله
وسلم ... والحال أن لفظ البخاري في كتاب المناقب من (صحيحه)
خال من اللام والجملة هي : « ثم قال زيد » فكان زيد الفاعل للفعل
« قال » وهو القائل : « أني لست أكل » !

وأما الضمير في « أبي » وإن احتمل - في رواية كتاب المناقب -
عوده إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لكنه غير محتمل في
لفظ رواية كتاب الذبائح ، لأن الحديث هناك بلفظ « فقدم » - وكذلك
هو في رواية الجرجاني والاسماعيلي كما سيأتي - وعليه ، فلا يكون
الضمير في « أبي » عائداً على النبي ، بل يعود إلى زيد ...

وسيأتي أن أحمد بن حنبل وغيره من الأئمة ينسبون أكل ذبيحة
الأنصاب في هذه القصة إلى نفس رسول الله ... فيكون الضمير في « أبي »
في حديث كتاب المناقب أيضاً عائداً على « زيد » ، لأن الحديث يفسر
بعضه بعضاً .

ومن هنا ، فقد أسند ابن حجر والزرکشي والسهيلي والقسطلاني
وغيرهم من شراح الحديث الفعل « أبي » إلى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ...

والحاصل : إن القضية واحدة ، والحديث واحد ، فكما لا يكون
رسول الله صلى الله عليه وآله هو الفاعل للفظ « أبي » في حديث كتاب

الذبايح، كذلك لا يكون هو الفاعل له في لفظ كتاب المناقب ... والألزم تكذيب حديث كتاب الذبايح بحديث كتاب المناقب، فيكون الإشكال أقوى والافحام أكد.

توجيه البعض معنى الحديث

وكيف كان، فلا دلالة في حديث البخاري على إباء رسول الله صلى الله عليه وآله عن الأكل من ذبيحة الأصنام، ولذا اعترض ابن حجر على ابن بطال لما ادعى ذلك، ورد عليه بعدم الوقوف على ذلك في رواية من روايات القصة ... وهذا نص كلام ابن حجر بشرح الحديث في كتاب المناقب:

«قوله: فقدّمت. بضم القاف. قوله: الى النبي، كذا الأكثر، وفي رواية الجرجاني: فقدم اليه النبي صلى الله عليه وسلم سفرة. قال عياض: الصواب الأول. قلت: رواية الاسماعيلي توافق رواية الجرجاني، ولذا أخرجه الزبير بن بكار والفاكهي وغيرهما.

وقال ابن بطال: كانت السفرة لقريش، قدّموها للنبي صلى الله عليه وسلم، فأبى أن يأكل منها، فقدّمها النبي لزيد بن عمرو بن نفيل، فأبى أن يأكل منها، وقال مخاطباً لقريش الذين قدّموها أولاً: أنا لا نأكل ما ذبح على أنصابكم. انتهى. وما قاله يحتمل، ولكن لا أدري من أين له الجزم بذلك؟ فإنّي لم أقف عليه في رواية، وقد تبعه ابن المنير في

ذلك»^(١).

أقول:

لقد أجاد ابن حجر في الردّ على ابن بطّال، لكنّ قوله «وما قاله يحتمل» باطل جدّاً، فقد نقل ابن حجر - كما سيأتي - عن أكابر الأئمة تصريحهم بأنّ النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم - والعياذ بالله - قد أكل من ذبيحة الأصنام، ودعا زيدا إلى الأكل منها، فأبى زيد عن ذلك ... فلا أساس لقول ابن بطّال من الصّحّة أصلاً.

على أنّ عبارة ابن بطّال صريحة في أنّ النبي - بعد أن أبى عن الأكل من تلك الذبيحة، دعا زيدا إلى الأكل منها. وهذا من القبح والشناعة بمكان، إذ كيف يحتمل أنّ النبي - مع ما عليه من الصيانة والأمانة والأخلاق الكريمة والأوصاف الحميدة - يأبى عن أمر ثمّ يدعو غيره إليه بلا ضرورة، فيواجهه بالإباء ويجاب بما يقتضي الطعن والملامة؟ كلاً وحاشا، لا يجوز ذلك ذو دين وعقل ...

التزام بعضهم بمفاده الباطل

الآن أنّ أكثر المحقّقين منهم لم يسلكوا سبيل الخيانة والتحريف، كما صنع ابن روزبهان وصاحب سبل الهدى، بل استحوذ عليهم حبّ

(١) فتح الباري - شرح صحيح البخاري ١١٢:٧.

البخاري، فصدّقوا بأكاذيبه وافتراءاته، وسلّموا الغرائب مجعولاته وهفواته، فترى الداودي يذهب الى أنّ النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم كان يأكل من ذبائح المشركين، لكونه جاهلاً بحرمة الأكل منها، أما زيد فقد علم بذلك فلم يأكل!!، قال ابن حجر،

«قال الداودي: كان النبي صلّى الله عليه وسلّم قبل البعث يجانب المشركين في عباداتهم، ولكن لم يكن يعلم ما يتعلّق بأمر الذبائح، وكان زيد قد علم ذلك من أهل الكتاب الذين لقيهم»^(١).

فكان رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم -والعياذ بالله- يأكل من ذبائح أهل الكتاب عن جهل بحكمها، وقد علم بذلك أهل الكتاب، وتعلّمه منهم زيد بن عمرو، ولم يأكل... فانظر كيف يطعن في رسول الله ويحطّ عليه؟ وكيف يجوز المؤمن الدين في حقّ الرسول الأمين، المؤيّد بالتأييد الإلهي والمسدّد بالمدد الربّاني، أن يجهل حكماً من الأحكام الشرعيّة، ويرتكب شيئاً من المحرّمات الإلهيّة، ويدعو غيره لا ارتكابه؟

تكلفات الآخرين في حلّ العقدة

ومن القوم من يأبى تكذيب حديث البخاري، ويستحيي من

(١) فتح الباري - شرح صحيح البخاري ١١٣:٧.

الإلتزام بمدلوله ومعناه الظاهر بل الصريح فيه، فأشكل عليه الأمر، وجعل يتكلف للخروج من المأزق!

قال السهيلي - بعد نقل حديث البخاري في كتاب الذبائح -:

« وفيه سؤال : يقال : كيف وفق الله زيداً الى ترك أكل ما ذبح على النصب وما لم يذكر اسم الله عليه ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان اولى بهذه الفضيلة في الجاهليّة ، لما ثبت من عصمة الله له ؟

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنّه ليس في الحديث حين لقيه ببلدح ، فقدّمت اليه السفارة ، إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل منها ، وإنّما في الحديث أنّ زيداً قال حين قدّمت اليه السفارة : لا آكل ممّا لم يذكر اسم الله عليه .

الجواب الثاني : أنّ زيداً إنّما فعل ذلك برأى رآه لا بشرع متقدم ، وإنّما تقدم شرع إبراهيم بتحريم الميتة لا بتحريم ما ذبح لغير الله ، وإنّما نزل تحريم ذلك في الإسلام ، وبعض الأصوليين يقولون : الأشياء قبل ورود الشرع على الإباحة . فان قلنا : إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأكل ممّا ذبح على النصب ، فإنّما فعل أمراً مباحاً وإن كان لا يأكل منها ، فلا اشكال ، وإن قلنا أيضاً : أنّها ليست على الإباحة ولا على التحريم ، وهو الصحيح ، فالذبائح خاصّة لها أصل في تحليل

الشرع المتقدم، فالشاة والبعر ونحو ذلك ممّا أحله الله تعالى في دين من كان قبلنا، ولم يقدح في ذلك التحليل المتقدم ما ابتدعه، حتى جاء الإسلام وأنزل الله سبحانه ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾، ألا ترى كيف بقيت ذبائح أهل الكتاب على أصل التحليل بالشرع المتقدم، ولم يقدح في التحليل ما أحدثوه من الكفر وعبادة الصلبان، فكذلك كان ما ذبحه أهل الأوثان محللاً بالشرع المتقدم حتى خصّه القرآن بالتحريم»^(١).

أقول:

وهذا الكلام في غاية السخافة والركّة، فإنّ مناط الإشكال ليس على مجرّد أكل ذبيحة الأصنام، بل إنّ تجويز أكلها ودعوة الغير الى ذلك قبيح جداً، فحصر الإشكال في الأكل دليل على عدم التدبر وقلة التأمل، وكيف يصدق العاقل الدين أن لا يتنزّه رسول الله صلى الله عليه وآله عمّا تنزّه منه زيد، وهو المعصوم بالعصمة الالهية - بالإجماع القطعي - وأعقل الناس طرّاً بلا خلاف:

قال القاضي عياض: «وأما وفور عقله، وذكاء لبّه، وقوّة حواسّه، وفصاحة لسانه، واعتدال حركاته، وحسن شمائله، فلا مرية أنّه كان أعقل الناس وأذكاهم، ومن تأمل تدبيره أمر بواطن الخلق

(١) الروض الأنف ٢: ٣٦٠-٣٦٣.

وظواهرهم وسياسة العامة والخاصة، مع عجب شمالكه وبديع سيره - فضلاً عما أفاضه من العلم وقدره الشرع، دون تعلم سبق ولا ممارسة تقدمت ولا مطالعة للكتب منه - لم يمتز في رجحان عقله وثقوب فهمه لأول بديهة، وهذا ما لا يحتاج الى تقرير لتحقيقه.

وقد قال وهب بن منبه: قرأت في أحد وسبعين كتاباً، فوجدت في جميعها أن النبي صلى الله عليه وسلم أرجح الناس عقلاً وأفضلهم رأياً. وفي رواية أخرى: فوجدت في جميعها أن الله تعالى لم يعط جميع الناس من بدء الدنيا الى انقضائها من العقل في جنب عقله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، إلا كحبة رمل من رمال الدنيا^(١).

فأي عاقل يقبل كلام السهيلي في حق النبي صلى الله عليه وآله وسلم، مع هذا المقام في العصمة والعقل والساد؟
على أن أكابر القوم وأئمتهم يصرون بأكل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ذبيحة الأصنام بالفعل.

يقول ابن حجر: «وقد وقع في حديث سعيد بن زيد الذي قدمته، وهو عند أحمد: فكان زيد يقول: عذت بما عاذ إبراهيم، ثم يختر ساجداً للكعبة، قال: فمرّ بالنبي صلى الله عليه وسلم وزيد بن حارثة وهما يأكلان من سفرة لهما، فدعياه، قال: يا ابن أخي لا أكل

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ١٦١: ١-١٦٢.

مما ذبح على النصب، قال: فما رؤي النبي صلى الله عليه وسلم يأكل مما ذبح على النصب من يومه ذلك.

وفي حديث زيد بن حارثة عند أبي يعلى والبخاري وغيرهما قال: خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً من مكة وهو مردفي، فذبحنا شاة على بعض الأنصاب، فأنصبناها، فلقينا زيد بن عمرو، فذكر الحديث مطوَّلاً وفيه: فقال زيد: أني لا آكل ممّا لم يذكر اسم الله عليه»^(١).

فهذا حديث أحمد وغيره من الأئمة الأعلام... فأني فائدة في كلام السهيلي؟

على أن ما ادّعه، من عدم حرمة أكل ما ذبح لغير الله في شريعة سيّدنا إبراهيم عليه السلام، فكذب صرف، لكنّ القوم يرتكبونه، حماية لأسلافهم وخرافاتهم!!

وقد كان من فضل الله أن ردّ الزركشي دعوى السهيلي هذه، ونصّ على حرمة ما ذبح لغير الله في الشريعة الإبراهيمية، إذ قال في (التنقيح) بشرح الحديث من كتاب المناقب:

«فقدّمت له سفرة، فأبى أن يأكل.

ان قيل: كان نبيّنا صلى الله عليه وسلم أولى بهذه الفضيلة.

(١) فتح الباري - شرح صحيح البخاري ١١٣:٧.

قلنا: ليس في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل من السفرة.

وأجاب السهيلي: بأن زيدا إنما قال ذلك برأي منه، لا بشرع متقدّم، وفي شرع إبراهيم تحريم الميتة لا تحريم ما ذبح لغير الله، وأنما نزل تحريم ذلك في الإسلام.

وهذا الذي قاله ضعيف، بل كان في شريعة الخليل تحريم ما ذبح لغير الله، وقد كان عدو الأصنام، والله تعالى يقول: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (١) «(٢)».

فالحمد لله على أن جرت كلمة الحق هذه على لسان الزركشي، وظهر أن دعوى السهيلي كذب وبهتان مبين، قصد به الحماية على أسلافه الضالين.

وجاء الخطابي فسلك مسلكاً آخر... ذكره ابن حجر حيث قال: «قوله: على أنصابكم، بالمهمل، جمع نصب بضمّتين، وهي أحجار كانت حول الكعبة يذبحون عليها للأصنام».

قال الخطابي: كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل ممّا يذبحون عليها للأصنام، ويأكل ما عدا ذلك، وإن كانوا لا يذكرون اسم

(١) سورة النحل ١٩: ١٢٣.

(٢) التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح ٧٩٧: ٢.

الله عليه، لأنَّ الشرع لم يكن نزل بعد، بل لم ينزل الشرع بمنع أكل ما لم يذكر اسم الله عليه ألا بعد البعث بمدة طويلة»^(١).

أقول:

لكن هذا الكلام شعري خطابي، ولا يرفع الإشكال عن حديث البخاري، لأنَّه صريح في أن اللحم الذي أمر النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم زيداً بالأكل منه كان مذبوحاً على النصب، حتى أن زيداً قال للنبي: انِّي لست آكل ممَّا تذبحون على أنصابكم. ومن هنا أورد البخاري، هذا الحديث في كتاب الذبائح، باب ما ذبح على النصب والأصنام.

وأيضاً، فما أخرجه أحمد والبخاري وأبو يعلى، ونقله ابن حجر العسقلاني، صريح في أن ذلك اللحم كان مذبوحاً على النصب.

على أن القول بأنَّ النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم كان يأكل ممَّا لم يذكر اسم الله عليه، باطل كذلك، لما تقدَّم في كلام الزركشي من تحريم ما ذبح لغير الله في شريعة سيدنا الخليل عليه السَّلام، فكيف ينسب ذلك الى رسول الله؟

فظهر أن كلام الخطابي أيضاً ضرب في بارد الحديد، لا ينفع أصلاً في الخلاص عن الاشكال الشديد، وكيف يجوز ذوعقل وفهم

(١) فتح الباري ١١٢: ٧-١١٣.

سديد أن البشير النذير أكل ممّا ذبح على غير اسم الملك الحميد؟
فالله يعصمنا بفضله من اتباع الشيطان المريد .

حديث نفي توريث الأنبياء

(ومنها) ما أخرجه البخاري، وهذه ألفاظه في كتاب الفرائض:
«حدثنا عبد الله بن مسلمة، عن مالك عن ابن شهاب، عن
عروة، عن عائشة: أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي
رسول الله صلى الله عليه وسلم أردن أن يبعثن عثمان إلى أبي بكر
يسألنه ميراثهن، فقالت عائشة:

أليس قد قال رسول الله: لا نورث ما تركناه صدقة»^(١).

وقد بيّن علماؤنا الأعلام في كتبهم المبسوطة أن هذا
موضوع^(٢)، وقد وضعوه لأن يحرموا بضعة رسول الله صلى الله عليه

(١) صحيح البخاري ٢٦٦٨.

(٢) بل لقد أجرى الله هذه الحقيقة على لسان أحد الأئمة الحفاظ منهم، وهو الحافظ ابن
خراش، المتوفى سنة ٢٨٣، وقد ذكر ذلك عنه الحافظ الذهبي بترجمة من كتاب
تذكرة الحفاظ ٢: ٧٠٥/٦٨٤: «قال ابن عدي: سمعت عبدان يقول: قلت لابن خراش:
حديث ما تركنا صدقة؟ قال: باطل، اتهم مالك بن أوس بالكذب».

وكذا الحافظ ابن حجر بترجمة من لسان الميزان ٣: ٥٠٩: «وقال عبدان: قلت لابن
خراش: حديث: لا نورث ما تركنا صدقة؟ قال: باطل. قلت: من تتهم به؟ قال: مالك
بن أوس».

وأله مما ترك، فراجع كتاب (تشديد المطاعن) وغيره. ويكفي في تكذيبه أن علياً عليه السلام ردّ عليه في كلام له مع أبي بكر، وأثبت مخالفة لكتاب الله:

قال ابن سعد: «أخبرنا محمد بن عمر، حدّثني هشام بن سعد، عن عباس بن عبد الله بن معبد، عن أبي جعفر قال: جاءت فاطمة الى أبي بكر تطلب ميراثها، وجاء العباس بن عبد المطلب يطلب ميراثه، وجاء معهما علي، فقال أبو بكر: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا نورث ما تركنا صدقة، وما كان النبي يعول فعلي. فقال علي ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾^(١) وقال زكريّا: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾^(٢) قال أبو بكر: هو هكذا، وأنت تعلم مثل ما أعلم. فقال علي: هذا كتاب الله ينطق. فسكتوا وانصرفوا»^(٣).

حديث مجادلة الإمام مع النبي في صلاة الليل

(ومنها) ما أخرجه البخاري، على ما في كتاب (التحفة) للدهلوي، حيث جاء فيه:

«روى البخاري - الذي هو أصح الكتب عند أهل السنة بعد

(١) سورة النمل ١٦:٢٧.

(٢) سورة مريم ٦:١٩.

(٣) الطبقات الكبرى ٣:٣١٥.

القرآن - بطرق متعددة أن الرسول صَلَّى الله عليه وسلم ذهب الى بيت الأمير والبتول ليلة وأيقظهما من مضجعهما، وأمرهما بصلاة التهجد مؤكداً، فقال الأمير، والله ما نصلّي إلا ما كتب الله علينا. أي الصلاة المفروضة، وأنما أنفسنا بيد الله. يعني: لو وفقنا الله لصلاة التهجد لصلينا. فرجع النبي وهو يضرب أنفسنا بيد الله. ويقول: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾^(١).

وأن هذا لمن أقبح الافتراءات وأشنع الأكاذيب، أيأ كان واضعه وراويه، لكن القوم لا يستحيون، وبه وبمثله يحتجون؟

فل يصدق أحد ابناء أمير المؤمنين عليه السلام عن قيام الليل والصلاة لله نافلةً، مع ما هو عليه من العبادة والعبودية لله عز وجل؟

وهل يصدق مجادلته مع رسول الله في دعوته إياه الى القيام والصلاة، مع ما كان عليه من كثرة إطاعته له في كل شيء؟

وهل يصدق أن يستدل أمام النبي كاستدلال أهل الجبر؟

ان هذا الآمن وضع النواصب المبغضين للنبي والوصي، ولا يصدق به الآمن كان على شاكلتهم!!

أنك لن تجد أحداً من آحاد المؤمنين يؤمر بالصلاة فيأبى بهذه الشدة ويقول: «والله لا نصلّي إلا ما كتب الله لنا» لا سيما والأمر رسول الله

(١) مختصر التحفة الاثني عشرية: ٢٨١، وانظر التحفة الاثني عشرية: ٢٨٦.

صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم، لأنَّ مثل هذا الكلام معه - وفي قبال دعوته الى الصلاة والعبادة - استخفاف به وبأمره، وهذا ما لا يصدر من أحد من سائر المؤمنين، فكيف بمولانا علي عليه السَّلام، الممثل لأوامر رسول الله، والتابع له في كلِّ شيء، والذي كان أعبد الناس بعده؟ يقول ابن أبي الحديد المعتزلي الحنفي عن عبادته عليه السَّلام:

«وأما العبادة، فكان أعبد الناس وأكثرهم صلاةً وصوماً، ومنه تعلَّم الناس صلاة الليل وملازمة الأوراد وقيام النافلة، وما ظنَّك برجل يبلغ من محافظته على ورده أن يبسط له نطع بين الصَّفين ليلة الهرير، فيصلِّي عليه ورده والسهم تقع بين يديه، وتمرَّ على صماخيه يميناً وشمالاً فلا يرتاع لذلك، ولا يقوم حتى يفرغ من وظيفته، وما ظنَّك برجل كانت جبهته كثفنة البغير لطول سجوده!

وأنت إذا تأملت دعواته ومناجاته، ووقفت على ما فيها من تعظيم الله سبحانه وإجلاله، وما يتضمَّنه من الخضوع لهيبته، والخشوع لعزَّته والاستحذاء له، عرفت ما ينطوي عليه من الإخلاص، وفهمت من أيِّ قلب خرجت، وعلى أيِّ لسان جرت.

وقيل لعلِّي بن الحسين عليه السَّلام - وكان الغاية في العبادة -:
أين عبادتك من عبادة جدِّك؟ قال: عبادتي عند عبادة جدِّي كعبادة

جَدِّي عند عبادة رسول الله صَلَّى الله عليه وآله ^(١).

ويقول الشيخ محمد بن طلحة الشافعي :

« الفصل السابع : في عبادته وزهده وورعه : أمّا عبادته عليه السلام ، فاعلم سلك الله بنا وبك سبيل السعادة : أن حقيقة العبادة هي الطاعة ؛ فكلّ من أطاع الله تعالى ، وقام بامثال الأوامر واجتناب المناهي فهو عباد ، ولمّا كانت متعلّقات الأوامر الصادرة من الله تعالى على لسان نبيّه صَلَّى الله عليه وسلّم كانت العبادة بحسب ذلك متنوّعة ، فمنها الصلاة ومنها الصدقة ومنها الصيام الى غيرها من الأنواع ، وكلّ ذلك كان عليه السلام قائماً فيه ، مقبلاً عليه مسارعاً اليه متحلياً به ، حتّى أدرك بمسارعتة الى طاعة الله ورسوله ما فات غيره ، فأنّه جمع بين الصلاة والصدقة ، فتصدّق وهو راکع في صلاته ، فجمع بينهما في وقت واحد ، حتّى أنزل الله تعالى فيه قرآناً يتلى الى يوم القيامة » .

وقال بعد ذكر قصّة الصدقة ونزول الآية ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ في حقّه :

« اعلم أن أنواع العبادة كثيرة ، وكان عليّ عليه السلام جامعاً لجميعها ، فإنّ من يتيقّن حقيقة الآخرة بأحوالها وتحقّق شدائد أهوالها ،

(١) شرح نهج البلاغة ٢٧/١ .

وأن كل نفس عند مردها ومآلها تلزم بجواب سؤالها، وتجثو بين يدي خالقها لجدالها، وتجازى على ما أسلفته من أعمالها، أما بنعيمها وإما بنكالها، خليق أن يكون عن ساق جذه في عبادته مشمراً، وأن يجعل وقته على اكتساب طاعات ربه متوفراً، فإنه لا يقصر في العبادة إلا من فقد اليقين ولم يكن من المتقين، وقد كان عليّ منطوياً على يقين لا غاية لمداه ولا نهاية لمتناه، وقد صرح بذلك تصريحاً مبيناً فقال: لو كشف الغطاء ما ازددت يقيناً، فكانت عبادته الى الغاية القصوى تبعاً ليقينه، وطاعته في الذروة العليا لمتانة دينه».

وقال أيضاً بعد ذكر طائفة من الروايات والأخبار:

«فهذه الوقائع والقضايا المفصلة - التي أسفر له فجر نهارها وأبدر لديه قمر شعارها، وظهر عليه سر آثارها وانتشر عنه خبر أسارها - شاهدة له أنه في العبادة ابن جلاها وفارع ذروة علاها، وضارب في أعشارها بمعلاها، وراكب من مطيئتها غارب مطاها، قد صدعت منطوقها ومفهومها، بأنه قد حوى مقامات العابدين حتى حلّ مقام الإمامة، واتّصف بسمات الزاهدين، فبيده زمام الزعامة، فتحلّى بالأمانة والعبادة والمحبة والزهد والورع والمعرفة والتوكل والخوف والرجاء والصبر والشكر والرضا والخشية، فهو ذو إخبارات وتفكير، ونسك وتدبر وتهجد وتذكر وتأوه وتحسر، وأذكار وأوراد وإصدار وإيراد، فكابد من أنواع العبادات ووظائف الطاعات ما لا يكاد الأقوياء

ينهضون بحمل أعبائه، الى أن نزل القرآن الكريم بمدحته، وأسفر بالثناء عليه من التنزيل وجه صحته، حتى نقل الواحدي رضي الله عنه في تفسيره، يرفعه بسنده إلى ابن عباس رضي الله عنه قال: انّ عليّ ابن أبي طالب تملك أربعة دراهم، فتصدّق بدرهم ليلاً، وبدرهم نهاراً، وبدرهم سرّاً، وبدرهم علانية، فنزلت فيه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ومن تأمل ما قصصناه من الوقائع والقضايا، وتدبّر ألفاظها ومعانيها، وجدها صادقة بالشهادة له بهذه المقدمات، جامعة في ما فصله القلم من الصفات، وكفاه شرفاً انزال الله عز وجلّ مدحه في السور والآيات، وانّها تتلى باللسنة الأئمة الى يوم القيامة في وظائف الصلاة.

هذي المزايا بعض ما حلّي بها	وحبي من الخيرات والبركات
وله وظائف طاعة أورادها	معمورة الآناء والأوقات
بعبادة وزهادة وتورّع	وتخشّع وتدرّع الإحبات
وتقلّل وتوكلّ وتفكّر	وتدبّر وتذكر المثالات
وإذا الظلام سجي ينجي ربّه	متضرّعاً بالذكر والدعوات
ينغوله بخضوع قلب خاشع	وهموع طرف مسبل العبرات
علمّ علت درجاته وفضائل	شرفت معارجها على الشرفات

ومناقبٌ نطقت بها أي الكتاب وحسبها ان جاء شاهدها من الآيات»^(١)

قال: «ونقل أن معاوية قال بعد موت عليّ لضرار بن صرد: صف لي عليّاً. فقال: أو تعفني؟ قال: بل صفه. قال: أو تعفني؟ قال: لا أعفيك. قال: أمّا إذا لا بدّ فأقول ما أعلمه منه:

كان - والله - بعيد المدى، شديد القوى، يقول فصلاً، ويحكم عدلاً، يتفجّر العلم من جوانبه، وتنطق الحكمة من نواخيه، يستوحش من الدنيا وزهرتها، ويستأنس بالليل وظلمته، كان - والله - غزير الدمعة، طويل الفكرة، يقلّب كفيّه، ويخاطب نفسه، يعجبه من اللباس ما خشن، ومن الطعام ما جشب، كان - والله - كأحدنا، يجيبنا إذا سألناه، ويبتدينا إذا أتينا، ويأتينا إذا دعونا، ونحن والله مع تقريبه لنا وقربه منا، لا نكلّمه هيبة ولا نبتديه عظمة، ان تبسّم فعن مثل اللؤلؤ المنظوم، يعظّم أهل الدين، ويحبّ المساكين، لا يطمع القوي في باطله، ولا ييأس الضعيف من عدله، فأشهد بالله لقد رأيته في بعض مواقفه، وقد أرخى الليل سجوفه وغارت نجومه، وقد مثل في محرابه قابضاً على لحيته، يتململ تملل السليم ويبكي بكاء الحزين، وكأني أسمعه ويقول: يا دنيا يا دنيا، أبي تعرّضت أم اليّ تشوّقت! هيهات هيهات، غزّي غيري، قد بتك ثلاثاً لا رجعة لي

(١) مطالب السؤل: ١٣٧.

فيك ، فعمر ك قصير وعيشك حقير وخطر ك كثير ، آه من قلة الزاد وبعد السفر ووحشة الطريق . قال :

فذر فت دموع معاوية على لحيته ، فلم يملكها وهو ينشفها بكمة ، وقد أخفق القوم بالبكاء .

فقال معاوية : رحم الله أبا الحسن ، كان - والله - كذلك . فكيف حزنك عليه يا ضرار ؟

قال : حزن من ذبح ولدها في حجرها ، فلا ترقُ عبرتها ولا يسكن حزنها»^(١).

وعلى الجملة ، فلا يمكن وصف زهد الإمام في دار الدنيا ، وعبادته لله تبارك وتعالى ، ولا يمكن لأحد انكار ذلك ، بل حتى أعداؤه يعترفون ، وليت أتباع معاوية اعترفوا كما اعترف ، ولم يوافقوا على الحديث الموضوع المختلق !

وأما ما في الحديث ، من نسبة التمسك بشبه الجبرية الى الإمام عليه السلام ، فإنها أقبح وأشنع من نسبة الالباء عن الصلاة عليه ، لأن التمسك بالقدر عند مثبتيه في غاية الشناعة ، ونسبة ذلك الى أمير المؤمنين كفر وضلال ... وإليك جملة من عبارات ابن تيمية في بطلان الاحتجاج بالقدر :

(١) مطالب السؤول : ١٣١-١٣٢ .

«الاحتجاج بالقدر حجة باطلة داحضة باتفاق كل ذي عقل ودين من جميع العالمين، والمحتج به لا يقبل من غيره مثل هذه الحجة إذا احتج بها في ظلم أتاها وترك ما يجب عليه من حقوقه، بل يطلب منه ماله عليه ويعاقبه على عداوته، وإنما هي من جنس شبهة السوفسطائية التي تعرض في العلوم، فكما أنك تعلم فسادها بالضرورة وإن كانت تعرض لكثير من الناس، حتى قد يشك في وجود نفسه وغير ذلك من المعارف الضرورية، فكذلك هذا يعرض في الأعمال حتى يظن أنها شبهة في إسقاط الصدق والعدل الواجب وغير ذلك، وإباحة الكذب والظلم وغير ذلك، ولكن يعلم القلوب بالضرورة أن هذه شبهة باطلة، وهذه لا يقبلها أحد عند التحقيق، ولا يحتج بها أحد إلا مع عدم علمه بالحجة بما فعله، فإذا كان مع علمه بأن فعله هو المصلحة وهو المأمور، وهو الذي ينبغي فعله، لم يحتج بالقدر، وكذلك إذا كان معه علم بأن الذي لم يفعله ليس عليه أن يفعله، أو ليس بمصلحة، أو ليس هو مأموراً به، لم يحتج بالقدر، بل إذا كان متبعاً لهواه بغير علم احتج بالقدر، ولهذا لما قال المشركون ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ قال الله تعالى: ﴿هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ.

فإن هؤلاء المشركين يعلمون - بفطرتهم وعقولهم - أن هذه

الحجة داحضة وباطلة، فَإِنْ أَحَدُهُمْ لَوْ ظَلَمَ الْآخَرَ فِي مَالِهِ أَوْ فَرَجَ امْرَأَتَهُ أَوْ قَتَلَ وَلَدَهُ أَوْ كَانَ مُصِرّاً عَلَى الظلم، فنهاه الناس عن ذلك فقال: لو شاء الله لم أفعل هذا، لم يقبلوا هذه الحجة، وهو لا يقبلها من غيره، وإنما يحتج بها المحتج دفعاً للوم بلا وجه، فقال الله لهم: ﴿هَلْ عِنْدَكُمْ مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا﴾ بِأَنَّ هَذَا السُّؤَالَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ وَأَنَّهُ مَصْلَحَةٌ يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَ ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ تَحْرِزُونَ وَتَفْتَرُونَ.

فعمدتكم في نفس الأمر طلبكم وحرصكم، ليس عمدتكم في نفس الأمر كون الله شاء ذلك وقدره، فَإِنَّ مَجْرَدَ الْمَشِيَّةِ وَالْقُدْرَةِ لَا تَكُونُ عِمْدَةً لِأَحَدٍ فِي الْفِعْلِ، وَلَا حُجَّةٌ لِأَحَدٍ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا عِذْرٌ لِأَحَدٍ، وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ مُشْتَرِكُونَ فِي الْقَدْرِ، فَلَوْ كَانَ هَذَا حُجَّةً وَعِمْدَةً، لَمْ يَحْصُلْ فَرْقٌ بَيْنَ الْعَادِلِ وَالظَّالِمِ وَالصَّادِقِ وَالكَاذِبِ وَالْعَالِمِ وَالْجَاهِلِ وَالْبَرِّ وَالْفَاحِشِ، فَلَمْ يَكُنْ فَرْقٌ بَيْنَ مَا يَصْلُحُ النَّاسَ مِنَ الْأَعْمَالِ وَمَا يَفْسُدُهُمْ، وَمَا يَنْفَعُهُمْ وَمَا يَضُرُّهُمْ.

وهؤلاء المشركون المحتجون بالقدر على ترك ما أرسل الله به رسله ممن توحيده والإيمان به، لو احتج بعضهم على بعض في سقوط حقوقه ومخالفة أمره لم يقبله منه، بل كان هؤلاء المشركون يذم بعضهم بعضاً على فعل ما يرونه تركاً لحقهم أو ظلماً، فلما جاءهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوهم إلى حق الله على عباده

وطاعة أمره احتجوا بالقدر، فصاروا يحتجون بالقدر على ترك حق ربهم ومخالفة أمره بما لا يقبلونه ممن ترك حقهم وخالف أمرهم»^(١).

وله كلام آخر طويل في تقبيح الإحتجاج بالقدر وإبطاله، ثم أنه في آخر الكلام، - لنصبه وعداوته لأمر المؤمنين عليه السلام - ينسب القدر اليه، ويتعرض للخبر الموضوع عليه، وهذه عبارته:

«ثم نعلم إن هذه الحجة باطلة بصريح العقل عند كل أحد مع الإيمان بالقدر وبطلان هذه الحجة لا يقتضي التكذيب بالقدر، وذلك أن بني آدم مفطرون على احتياجهم الى جلب المنفعة ودفع المضرة، ولا يعيشون ولا يصلح لهم دنيا ولا دين الا بذلك، فلا بد أن يأتمروا بما فيه تحصيل منافعهم ودفع مضارهم، سواء بعث اليهم رسول أو لم يبعث، لكن علمهم بالمنافع والمضار بحسب عقولهم وقصودهم، والرسل صلوات الله عليهم بعثوا بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها، فأتباع الرسل أكمل الناس في ذلك، والمكذبون للرسل انعكس الأمر في حقهم، فصاروا يتبعون المفاسد ويعطلون المصالح، فهم شر الناس، ولا بد لهم مع ذلك من أمور يجتلبونها وأمر يجتنبونها، وأن يدافعوا جميعاً ما يضرهم من الظلم والفواحش ونحو ذلك.

(١) منهاج السنة ٢: ٥٣٠.

فلو ظلم بعضهم بعضاً في دمه وماله وحرمة، فطلب المظلوم الاقتصاص والعقوب، لم يقبل أحد من ذوي العقول احتجاجاً بالقدر، ولو قال: اعذروني فإن هذا كان مقدراً عليّ، لقَالُوا: وأنت لو فعل بك ذلك فاحتجّ عليك ظالمك بالقدر لم تقبل منه، وقبول هذه الحجّة توجب الفساد الذي لا صلاح معه، وإن كان الاحتجاج بالقدر مردوداً في فطر جميع الناس وعقولهم، مع أنّ جماهير الناس مقرّون بالقدر، فعلم أنّ الإقرار بالقدر لا ينافي دفع الاحتجاج به، بل لا بدّ من الإيمان به ولا بدّ من ردّ الاحتجاج به.

ولمّا كان الجدل ينقسم إلى حقّ وباطل، وكان من لغة العرب أنّ الجنس إذا انقسم إلى نوعين أحدهما أشرف من الآخر، خصّوا الأشرف باسم الخاص وعبروا عن الآخر باسم العام، كما في لفظ الجائز العام والخاص والمباح العام والخاص، وذوي الأرحام العام والخاص، ولفظ الجواز العام والخاص، ويطلقون لفظ الحيوان على غير الناطق، لاختصاص الناطق باسم الإنسان، غلوا في لفظ الكلام والجدل، فلذلك يقولون فلان صاحب كلام ومتكلّم إذا كان يتكلّم بلا علم، ولهذا ذمّ السلف أهل الكلام والكلام، وكذلك الجدل إذا لم يكن الكلام بحجّة صحيحة لم يكن إلا جدلاً محضاً.

والإحتجاج بالقدر من هذا الباب، كما في الصحيح: عن عليّ رضي الله عنه قال: طرقتني رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وفاطمة

فقال: ألا تقومان تصليان؟ فقلت: يا رسول الله، إنما أنفسنا بيد الله، ان شاء أن يبعثنا بعثنا. قال: فوَلَّى وهو يقول: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾، فإنه لما أمرهم بقيام الليل فاعتلَّ عليَّ بالقدر وأنه لو شاء الله لأيقظنا، علم النبي صلى الله عليه وسلم أن هذا ليس فيه إلا مجرد الجدال الذي ليس بحق فقال: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾^(١).

وإذا كان التمسك والإحتجاج بالقدر بهذه المثابة من القبح، فإن نسبة ذلك إلى الإمام عليه الصلاة والسلام لا يكون إلا عن النصب والعناد له، ولا يصدق به أحد من ذوي الفهم والعقل، فضلاً عن أهل الإيمان والايقان.

بل لقد ذكر ابن تيمية في موضع آخر من كتابه، أن من يحتجُّ بالقدر فهو شرٌّ من اليهود والنصارى... إلى غير ذلك، وهذا نصُّ كلامه: «وهذا السؤال - أعني لزوم افحام الأنبياء في جواب الكفار - إنما يتوجَّه على من يسوِّغ الاحتجاج بالقدر، ويقيم عذر نفسه أو غيره إذا عصى بأن هذا مقدَّر، على أن شهود الحقيقة الكونية - وهؤلاء كثيرون في الناس، وفيهم من يدَّعي أنه من الخاصَّة العارفين أهل التوحيد، الذين فنوا في توحيد الربوبية - يقولون: إنَّ العارف إذا فني في شهود توحيد الربوبية لم يستحسن حسنه ولم يستقبح قبحه، وهذا الضرب كثير في

(١) منهاج السنة ٢: ١٣-١٥.

متأخري الشيوخ النساك والصوفيّة والفقراء بل في الفقهاء والأمرء
والعامّة، ولا ريب أنّ هؤلاء شرّ من الشيعة والمعتزلة الذين يقرّون
بالأمر والنهي وينكرون القدر.

وبمثل هؤلاء طال لسان المعتزلة والشيعة في المنتسبين الى
السنة، فإنّ من أقرّ بالأمر والنهي والوعد والوعيد وفعل الواجبات وترك
المحرّمات، ولم يقل أنّ الله خلق أفعال العباد، ولا يقدر على ذلك ولا
شاء المعاصي، هو قد قصد تعظيم الأمر وتنزيه الله تعالى عن الظلم
 وإقامة حجة الله على نفسه، لكن ضاق عطنه فلم يخيّل الجمع بين قدرة
الله التامة، وبين المشيئة العامة وخلقها الشامل، بين عدله وحكمته وأمره
ونهيهِ ووعدهِ ووعيدهِ، فجعل لله الحمد ولم يجعل له تمام الملك،
والذين أثبتوا قدرته ومشيتّه وخلقهُ، وعارضوا بذلك أمره ونهيهِ ووعدهِ
ووعيدهِ شرّ من اليهود والنصارى، كما قال هذا المصنّف، فإنّ قولهم
يقضي افحام الرسل، ونحن أنما نرد من أقوال هذا وغيره ما كان باطلاً،
وأما الحق فعلينا أن نقبله من كلّ قائل، وليس لأحد أن يرد بدعة ببدعة
ولا يقابل باطلاً بباطل، والمنكرون للقدر وان كانوا في بدعة،
فالمحتجّون به على الأمر أعظم بدعة، وان كان أولئك يشبهون
المجوس، فهؤلاء يشبهون المشركين المكذّبين للرسل الذين قالوا ﴿لَوْ
شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ وقد كان في أواخر
عصر الصحابة رضي الله تعالى عنهم جماعة من هؤلاء القدرية، وأما

المحتجون بالقدر على الأمر، فلا يعرف لهم طائفة من طوائف المسلمين معروفة، وأنما كثروا في المتأخرين»^(١).

حديث خطبة بنت أبي جهل

(ومنها) ما أخرجه البخاري: من أن أمير المؤمنين عليه السلام خطب بنت أبي جهل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وفي حياة الصديقة الطاهرة... في قضية موضوعة مكذوبة... قال:

«حدثنا أبو اليمان، أنا شعيب، عن الزهري، ثني علي بن حسين: أن المسور بن مخرمة قال: إن علياً خطب بنت أبي جهل، فسمعت بذلك فاطمة، فأتت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت: يزعم قومك أنك لا تغضب لبناتك، وهذا علي ناكح بنت أبي جهل. فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فسمعت حين تشهد يقول: أما بعد، فإني أنكحت أبا العاص ابن الربيع فحدّثني وصدقني وإن فاطمة بضعة مني وإني أكره أن يسوءها، والله لا يجتمع بنت رسول الله وبنت عدوّ الله عند رجل. فترك علي الخطبة»^(٢).

فإن هذا الحديث فيه ذمّ ومنقصه، ولا يصدق به مؤمن أبداً،

(١) منهاج السنة ١١:٢-١٢.

(٢) صحيح البخاري ٩٥:٥ و١٨٥:٤.

وكيف يمكن صدوره من رسول الله صَلَّى الله عليه وآله ، وقد كان يعلن منذ بدء الإسلام الى ساعة وفاته عن فائل أمير المؤمنين ومناقبه ويشيعها بين الناس ؟

وقد اعترف بعض أئمة القوم بدلالته على الذم ، فذا ابن حجر يقول بشرحه :

« ولا أزال أتعجب من المسور كيف بالغ في [تغضيبه] لعلي بن الحسين ، حتى قال أنه أودع عنده السيف لا يمكن أحداً منه حتى تزهق روحه ، رعاية لكونه ابن فاطمة ، ولم يراع خاطره في أن ظاهر سياق الحديث غضاضة على علي بن الحسين ، لما فيه من إيهام غص من جدّه علي بن أبي طالب ، حيث أقدم على خطبة بنت أبي جهل على فاطمة ، حتى اقتضى من النبي صَلَّى الله عليه وسلم في ذلك من الإنكار ما وقع »^(١).

وقد ذكر الدهلوي صاحب (التحفة) خبر الكلام الذي دار بين أبي حنيفة والأعمش حول هذا الحديث ، وقول أبي حنيفة للأعمش بأن نقل هذا الحديث من سوء الأدب^(٢).

فكيف يصدق بأن الإمام السجاد عليه السلام قد روى هذا

(١) فتح الباري ٦٩٧: ٦، ١٦٢: ٩، ٢٦٨: ٢٦٩.

(٢) التحفة الاثني عشرية: ٣٥٥.

الحديث وسكت عليه؟^(١).

حديث شأن نزول ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ...﴾

(ومنها) ما أخرجه البخاري: من قصة أصحاب النبي مع أصحاب عبد الله ابن أبي، الذي كان رئيس المنافقين بعد تظاهرة بالاسلام، ونزول الآية ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ في القصة، وهذه ألفاظه في كتاب الصلح:

«حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، ثنا معتمر قال: سمعت أبي أن أنساً قال: قيل للنبي صَلَّى الله عليه وسلّم: لو أتيت عبد الله بن أبي، فانطلق اليه النبي صَلَّى الله عليه وسلّم وركب حماراً، فانطلق المسلمون يمشون معه، وهي أرض سبخة، فلما أتاه النبي قال: اليك عني، والله لقد آذاني نتن حمارك، فقال رجل من الأنصار منهم: والله لحمار رسول الله أطيّب ريحاً منك، فغضب لعبد الله رجل من قومه، فشتما، فغضب لكل واحد منهما أصحابه، فكان بينهما ضرب بالجريد والأيدي والنعال، فبلغنا أنها نزلت ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾»^(٢).

فإن القول بنزول الآية المباركة في هذه القضية كذب قطعاً، لأن

(١) وفي هذا الموضوع رسالة مطبوعة ضمن (الرسائل العشر في الأحاديث الموضوعة)

تأليف السيد علي الحسيني الميلاني، فليرجع إليها من شاء التفصيل.

(٢) صحيح البخاري ١٩:٤.

هذه القضية قد وقعت قبل الإسلام الظاهري للرجل ، ولو كانت بعده فلا ريب في كفره وضلاله وكذا أصحابه ، لقوله لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اليك عني ، والله لقد آذاني نتن حمارك » فكيف يسميه الله وأصحابه بـ « المؤمنين » ؟

ومن هنا قال ابن بطال : « يستحيل نزولها في قصة ... » كما قال الزركشي في (التنقيح) في شرحه :

« فبلغنا أنها نزلت ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ ﴾ قال ابن بطال : يستحيل نزولها في قصة عبد الله بن أبي وأصحابه ، لأن أصحاب عبد الله ليسوا بمؤمنين ز وقد تعصبوا له بعد الاسلام في قصة الافك ، وقد رواه البخاري في كتاب الاستيذان عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما : ان النبي صلى الله عليه وسلم مرّ في مجلس فيه أخلاط من المشركين والمسلمين وعبدية الأوثان واليهود ، وفيهم عبد الله بن أبي ، فذكر الحديث . فدلّ على أن الآية لم تنزل فيه ، وإنما نزلت في قوم من الأوس والخزرج ، اختلفوا في حقّ ، فاقتتلوا بالعصي والنعال »^(١).

ومن الطرائف محاولة ابن حجر الرّد على كلام ابن بطال بقوله :
« وقد استشكل ابن بطال نزول الآية المذكورة وهي قوله تعالى

(١) التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح ٥٩٦:٢ .

﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾^(١) في هذه القصة، لأنَّ المخاصمة وقعت بين من كان مع النبي من الصحابة وبين عبد الله بن أبي، وكانوا إذ ذاك كفَّاراً، فكيف ينزل فيم ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ولا سيما ان كانت قصة أنس وأسامة متَّحدة، فإنَّ في رواية أسامة: فاستبَّ المسلمون والمشركون.

قلت: يمكن أن يحمل على التغليب، مع أنَّ فيها اشكالاً من جهة أخرى، وهي: أنَّ حديث أسامة صريح في أنَّ ذلك كان قبل وقعة بدر وقبل أن يسلم عبد الله بن أبي وأصحابه، والآية المذكورة في الحجرات ونزولها متأخر جداً وقت مجيء الوفود، لكنَّه يحتمل أن يكون آية الاصلاح نزلت قديماً، فيندفع الإشكال^(٢).

أقول:

إنَّ الحمل على التغليب بلا دليل من الكتاب أو السنة غير مقبول، ولعلَّه ملتفت الى ضعفه فقال: «يمكن...».

خبر عدم تفضيل الإمام على الصحابة بعد الخلفاء

(ومنها) ما أخرجه البخاري في مناقب عثمان:

(١) سورة الحجرات ٤٩:٩.

(٢) فتح الباري في شرح صحيح البخاري ٢٢٨:٥.

«عن ابن عمر قال: كنّا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لا نعدل بأبي بكر أحداً ثمّ عمر ثمّ عثمان ثمّ نترك أصحاب النبي لا نفاضل بينهم»^(١).

لكن الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة على أفضلية أمير المؤمنين عليه السلام من الشيخين - فضلاً عن الثالث - كثيرة جداً، غير أنّ واضح هذه الفرية لم تسمح له نفسه الدنيّة لأن يقول بأفضلية عمّن سوى الثلاثة، فزعم المساواة بينه وبين معاوية وعمرو بن العاص وأمثالهما... والعياذ بالله.

وما أكثر الأحاديث والأخبار في بطلان هذه الفرية وسقوطها، حتّى من طرق أهل السنة وأسانيدهم... ومن هنا، فقد بالغ ابن عبد البر في ردّ الخبر، ونقل كلام ابن معين في إبطاله، فقال ما نصّه:

«أخبرنا محمد بن زكريّا ويحيى بن عبد الرحمن وعبد الرحمن بن يحيى قالوا: حدّثنا أحمد بن سعيد بن حزم، ثنا أحمد بن خالد، ثنا مروان بن عبد الملك قال: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، وعرف لعلي سابقته وفضله، فهو صاحب سنة. فذكر له هؤلاء الذين يقولون: أبو بكر وعمر وعثمان ثمّ يسكتون، فتكلّم فيهم بكلام غليظ. وكان يحيى بن معين يقول: أبو بكر وعمر وعلي وعثمان.

(١) صحيح البخاري ٨٢:٥.

قال أبو عمرو: من قال بحديث ابن عمر: كنّا نقول على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم نسكت، يعني لا نفاضل، وهو الذي أنكر ابن معين وتكلم فيه بكلام غليظ، لأنّ القائل بذلك قد قال بخلاف ما اجتمع عليه أهل السنة من السلف والخلف من أهل الفقه والأثر: إنّ عليّاً أفضل الناس بعد عثمان، هذا ممّا لم يختلفوا فيه، وأنما اختلفوا أيّهما أفضل علي أو عثمان، واختلف السلف أيضاً في تفضيل علي وأبي بكر.

وفي إجماع الجميع الذي وصفنا دليل على أنّ حديث ابن عمر وهم غليظ، وأنّه لا يصحّ معناه وإن كان اسناده صحيحاً، ويلزم من قال به أنّ يقول بحديث جابر وأبي سعيد: كنّا نبي أمّهات الأولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم لا يقولون بذلك، فقد ناقضوا، وبالله التوفيق»^(١).

حديث أخذ الأجر على كتاب الله

(ومنها) ما أخرجه البخاري في كتاب الطب:

«حدّثنا سيدان بن مضارب أبو محمّد الباهلي قال: حدّثنا أبو معشر يوسف ابن يزيد البراء قال: حدّثني عبيد الله بن الأحنس أبو

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١١٦:٣.

مالك، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس: انّ نفراً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مرّوا بماء فيهم لديغ أو سليم، فعرض لهم رجل من أهل السماء فقال: هل فيكم من راق؟ انّ في الماء رجلاً لديغاً أو سليماً. فانطلق رجل منهم فقرأ بفاتحة الكتاب على شاء، فبرأ، فجاء بالشاء الى أصحابه، فكرهوا ذلك قالوا: أخذت على كتاب الله أجراً، حتّى قدموا المدينة فقالوا: يا رسول الله، أخذ على كتاب الله أجراً! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: انّ أحقّ ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله^(١).

وهذا الحديث أورده أبو الفرج ابن الجوزي برواية عائشة في كتاب (الموضوعات)^(٢).

حديث أسباط في الاستسقاء

(ومنها) ما أخرجه - بعد رواية ابن مسعود - في استسقاء الكفار:

عن مسروق قال:

«أتيت ابن مسعود فقال: انّ قريشاً أبطؤا عن الإسلام، فدعا عليهم النبي صلى الله عليه وسلم، فأخذتهم سنة حتى هلكوا فيها، وأكلوا الميتة والعظام، فجاء أبو سفيان فقال: يا محمّد، جئت تأمر بصلة

(١) صحيح البخاري ٢٤١:٧.

(٢) كتاب الموضوعات ٢٢٩:١.

الرحم، وإن قومك قد هلكوا، فادع الله، فقرأ: ﴿فَازْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ الآية. ثم عادوا إلى كفرهم، فذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى﴾ يوم بدر :-

وزاد أسباط عن منصور: فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسقوا الغيث، فأطبقت عليهم سبعا، وشكا الناس كثرة المطر فقال: اللهم حوالينا ولا علينا، فانحدرت السحابة عن رأسه، فسقوا الناس حولهم^(١).

وقد تكلم الأئمة في هذه الزيادة:

قال العيني: «واعترض على البخاري بزيادة أسباط هذا.

فقال الداودي: أدخل قصة المدينة في قصة قريش وهو غلط.

وقال أبو عبد الملك: الذي زاده أسباط وهم واختلاط، لأنه ركب

سند عبد الله بن مسعود على متن حديث أنس بن مالك، وهو قوله: فدعا رسول الله فسقوا الغيث. إلى آخره.

وكذا قال الحافظ شرف الدين الدمياطي وقال: حديث عبد الله بن

مسعود كان بمكة، وليس فيه هذا.

والعجب من البخاري كيف أورد هذا وكان مخالفاً لما رواه

الثقات؟

(١) صحيح البخاري ٧٤: ٧٥.

وقد ساعد بعضهم البخاري بقوله: لا مانع أن يقع ذلك مرّتين .
وفيه نظر لا يخفى .

وقال الكرمانى : فان قلت : قصّة قريش والتماس أبي سفيان كانت
في مكة لا في المدينة . قلت : القصّة مكّيّة ، ألا القدر الذي زاد أسباط ،
فأنّه وقع في المدينة ^(١) .

حديث تكثر لكم الأحاديث من بعدي

(ومنها) حديث نصّ التفتازاني على إيراد البخاري إيّاه في
صحيحه ، وقد طعن فيه المحدثون ، وقال يحيى بن معين بأنّه حديث
وضعت الزنادقة ، وهو قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم : « تكثر لكم
الأحاديث من بعدي ، فإذا روي لكم حديث فأعرضوه على كتاب الله »
ذكر ذلك كلّ التفتازاني في (التلويح - شرح التوضيح) في كلام له حيث
قال :

« قوله : وأنما يرد خبر الواحد في معارضة الكتاب ، لأنّه مقدّم
لكونه قطعياً متواتر النظم لا شبهة في متنه ولا في سنده ، لكنّ الخلاف
أنّما هو في عمومات الكتاب وظواهرها ، فمن يجعلها ظنيّة يعتبر بخبر
الواحد إذا كان على شرائطه عملاً بالدليلين ، ومن يجعل العام قطعياً ، فلا

(١) عمدة القاري في شرح صحيح البخاري ٢٧: ٢٩ .

يعمل بخبر الواحد في معارضته، ضرورة أَنَّ الظنِّي يَضمحلُّ بالقطعي، فلا ينسخ الكتاب به ولا يزداد عليه أيضاً، لأنَّه بمنزلة النسخ. واستدلَّ على ذلك بقوله عليه السَّلام: تكثر لكم الأحاديث من بعدى، فإذا روي لكم حديث فأعرضوه على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فاقبلوه وما خالفه فردّوه.

وأجيب: بأنَّه خبر واحد قد خَصَّ منه البعض، أعني المتواتر والمشهور، فلا يكون قطعياً، فكيف يثبت به مسألة الأصول؟ على أنَّه ممَّا يخالف عموم قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾.

وقد طعن فيه المحدثون بأنَّ في رواته يزيد بن ربيعة، وهو مجهول، وترك في اسناده واسطة بين الأشعب وثوبان فيكون منقطعاً. وذكر يحيى بن معين: أنَّه حديث وضعته الزنادقة. وإيراد البخاري إياه في صحيحه لا ينافي الانقطاع أو كون أحد رواته غير معروف بالرواية^(١).

حديث تحريم المعازف

(ومنها) حديث رواه ابن حزم عن البخاري وحكم بوضعه، قال:

(١) التلويح في شرح التوضيح ٢: ٢١.

«ومن طريق البخاري: قال هشام بن عمار، نا صدقة بن خالد، نا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، نا عطية بن قيس الكلبي، نا عبد الرحمن بن غنم الأشعري، حدّثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري - والله ما كذبني - أنّه سمع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: ليكوننّ من أمتي قوم يستحلّون الحرير والخمر والمعاذف. وهذا منقطع، لم يتّصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد، ولا يصحّ في هذا الباب شيء أبداً، وكلّ ما فيه فموضوع»^(١).

حديث المؤمن لا يزني حين يزني

(ومنها) ما أخرجه البخاري في كتاب الأشربة قال: «حدّثنا أحمد بن صالح قال: ثنا ابن وهب قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب قال: سمعت أبا سلمة عن عبد الرحمن وابن المسيّب يقولان: قال أبو هريرة: إنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم قال: المؤمن لا يزني حين يزني وهو مؤمن»^(٢). وهذا الحديث كذبّه أبو حنيفة، كما في كتاب (العالم والمتعلّم)^(٣)، فقد جاء فيه:

(١) صحيح البخاري ١٩٣:٧.

(٢) صحيح البخاري ١٩٠:٧.

(٣) هذا الكتاب لأبي حنيفة، والمقصود من «العالم» أبو حنيفة، ومن «المتعلّم» تلميذه:

« قال المتعلم: ما قولك في أناس رَوَوْا أَنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا زَنَى خَلَعَ الْإِيمَانَ مِنْ رَأْسِهِ كَمَا يَخْلَعُ الْقَمِيصَ ، ثُمَّ إِذَا تَابَ أَعَادَ اللَّهُ إِيْمَانَهُ ، أَتَشْكُ فِي قَوْلِهِمْ أَوْ تَصَدِّقُهُمْ ؟ فَإِنْ صَدَّقْتَ قَوْلَهُمْ دَخَلْتَ فِي قَوْلِ الْخَوَارِجِ ، وَإِنْ شَكَّكَتَ فِي قَوْلِهِمْ شَكَّكَتَ فِي قَوْلِ الْخَوَارِجِ وَرَجَعْتَ عَنِ الْعَدْلِ الَّذِي وَصَفْتَ ، وَإِنْ كَذَّبْتَ قَوْلَهُمُ الَّذِي قَالُوا : كَذَّبْتَ بِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَإِنَّهُمْ رَوَوْا عَنْ رِجَالٍ شَتَّى حَتَّى انْتَهَى بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

قال العالم: كذب هؤلاء، ولا يكون تكذبي هؤلاء وردِّي عليهم تكذيباً للنبي عليه السلام، أنما يكون التكذيب لقول النبي عليه السلام أن يقول الرجل أنا مكذب للنبي عليه السلام، وأما إذا قال أنا مؤمن بكل شيء تكلم به النبي عليه السلام، غير أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتكلم بالجور ولم يخالف القرآن، فهذا من التصديق بالنبي وبالقرآن وتنزيهه له من الخلاف على القرآن، ولو خالف النبي عليه السلام القرآن وتقول على الله، لم يدعه تبارك وتعالى حتى يأخذه باليمين ويقطع منه الوتين، كما قال تعالى في القرآن، ونبي الله لا يخالف كتاب الله، ومخالف كتاب الله لا يكون نبي الله.

وهذا الذي رَوَّاهُ خِلافَ الْقُرْآنِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى:

→ أبو مطيع البلخي وهو راوي الكتاب.

﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾^(١) ثُمَّ قَالَ: ﴿اللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ﴾^(٢) وَلَمْ يَعْنِ بِهِ مِنَ الْيَهُودِ وَلَا مِنَ النَّصَارَى، وَلَكِنْ عَنِ الْإِسْلَامِ.

فَرَدِّي عَلَى كُلِّ رَجُلٍ يَحْدُثُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِخِلَافِ الْقُرْآنِ، لَيْسَ رَدًّا عَلَى النَّبِيِّ وَلَا تَكْذِيبًا لَهُ، وَلَكِنْ رَدًّا عَلَى مَنْ يَحْدُثُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْبَاطِلِ، وَالتَّهْمَةُ دَخَلَتْ عَلَيْهِ لَا عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ، وَكُلُّ شَيْءٍ تَكَلَّمَ بِهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَمِعْنَا بِهِ أَوْ لَمْ نَسْمَعْهُ، فَعَلَى الرَّأْسِ وَالْعَيْنِ، قَدْ آمَنَّا بِهِ وَنَشْهَدُ أَنَّهُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَنَشْهَدُ أَيْضًا عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِشَيْءٍ نَهَى اللَّهُ عَنْهُ يَخَالِفُ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يَقْطَعْ شَيْئًا وَصَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا وَصَفَ أَمْرًا وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ الْأَمْرَ بِخِلَافِ مَا وَصَفَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُ كَانَ مُوَافِقًا لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ، لَمْ يَبْتَدِعْ وَلَمْ يَقُولْ غَيْرَ مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا كَانَ مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ، وَلِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾^(٣).

حديث شريك في الإسراء

(ومنها) حديث البخاري عن شريك في إسراء رسول الله صلى

(١) سورة النور ٢:٢٤.

(٢) سورة النساء ١٦:٤.

(٣) سورة النساء ٨٠:٤.

الله عليه وآله وسلّم، وهذا لفظه :

« حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : لَيْلَةَ أُسْرِي بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ ، أَنَّهُ جَاءَهُ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ ، قَبْلَ أَنْ يُوْحَى إِلَيْهِ وَهُوَ نَائِمٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَقَالَ أُولَئِهِمْ : أَيُّهُمْ هُوَ ؟ فَقَالَ أَوْ سَطُهُمْ : هُوَ خَيْرُهُمْ . فَقَالَ : آخِرُهُمْ : خَذُوا خَيْرَهُمْ ، فَكَانَتْ تِلْكَ اللَّيْلَةُ ، فَلَمْ يَرَهُمْ حَتَّى أَتَوْهُ لَيْلَةً أُخْرَى فِيمَا يَرَى قَلْبُهُ وَتَنَامُ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ ، وَكَذَلِكَ الْأَنْبِيَاءُ تَنَامُ أَعْيُنُهُمْ وَلَا تَنَامُ قُلُوبُهُمْ ، فَلَمْ يَكَلِّمُوهُ حَتَّى احْتَمَلُوهُ فَوَضَعُوهُ عِنْدَ بَثْرِ زَمْزَمَ ، فَتَوَلَّاهُ مِنْهُمْ جَبْرِئِيلُ ، فَشَقَّ جَبْرِئِيلُ مَا بَيْنَ نَحْرِهِ إِلَى لَبْتِهِ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ صَدْرِهِ وَجَوْفِهِ ، فغَسَلَهُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ بِيَدِهِ حَتَّى أَنْقَى جَوْفَهُ ، ثُمَّ أَتَى بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ فِيهِ وَرٌّ مِنْ ذَهَبٍ مَحْشُوٍّ إِيْمَانًا وَحِكْمَةً ، فَحَشَا بِهِ صَدْرَهُ وَلِغَادِيدِهِ - يَعْنِي عُرُوقَ حَلْقِهِ - ثُمَّ أَطْبَقَهُ ، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، فَضْرَبَ بَابًا مِنْ أَبْوَابِهَا ، فَنَادَاهُ أَهْلُ السَّمَاءِ : مَنْ هَذَا ؟ فَقَالَ جَبْرِئِيلُ : قَالُوا : وَمَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ : مَعِيَ مُحَمَّدٌ ، قَالُوا : وَقَدْ بَعَثَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالُوا : فَمَرْحِبًا بِهِ ... »^(١) .

وأخرجه مسلم قال : « حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، ثنا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ - وَهُوَ ابْنُ بَلَالٍ - قَالَ : حَدَّثَنِي شَرِيكَ بْنُ

(١) صحيح البخاري ٢٦٥:٩ كتاب التوحيد .

عبد الله بن أبي نمر قال : سمعت أنس بن مالك ، يحدثنا عن ليلة أسري برسول الله صلى الله عليه وسلم من مسجد الكعبة : أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه ، وهو نائم في المسجد الحرام . وساق الحديث بقصته نحو حديث ثابت البناني ، وقدم فيه شيئاً وأخرّ وزاد ونقص^(١) .

قال النووي بشرحه :

« قوله : وذلك قبل أن يوحى إليه . وهو غلط لم يوافق عليه ، فإن الإِسْرَاءَ أَقْلُ ما قيل فيه أنه كان بعد مبعثه بخمسة عشر شهراً . وقال الحربي : كان ليلة سبع وعشرين من شهر ربيع الآخر قبل الهجرة بسنة . وقال الزهري : كان ذلك بعد مبعثه بخمس سنين . وقال ابن اسحاق : أسري به وقد فشا الإسلام بمكة والقبائل .

وأشبه هذه الأقوال قول الزهري وابن إسحاق ، إذ لم يختلفوا أن خديجة صلت معه بعد فرض الصلاة عليه ، ولا خلاف في أنها توفيت قبل الهجرة بمدة قيل بثلاث سنين وقيل بخمس .

ومنها : أن العلماء مجمعون على أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء ، فكيف يكون هذا قبل أن يوحى إليه ؟

وأما قوله - في رواية شريك - : وهو نائم ، وفي رواية الأخرى : بينا أنا عند البيت بين النائم واليقظان ، فقد يحتج به من يجعلها رؤيا نوم ، ولا

(١) صحيح مسلم ١/١٤٨ : ٢٦٢ باب بدء الوحي من كتاب الإيمان .

حجّه فيه ، إذ قد يكون ذلك حالة أول وصول الملك اليه ، وليس في الحديث ما يدلّ على كونه نائماً في القصّة كلّها .

هذا كلام القاضي . وهذا الذي قاله في رواية شريك وأنّ أهل العلم أنكروها قد قاله غيره .

وقد ذكر البخاري رواية شريك هذه عن أنس في كتاب التوحيد من صحيحه ، وأتى بالحديث مطوّلاً .

قال الحافظ عبد الحق في كتابه الجمع بين الصحيحين - بعد ذكر هذه الرواية - هذا الحديث بهذا اللفظ من رواية شريك بن أبي نمر عن أنس . وقد زاد فيه زيادة مجهولة ، وأتى فيه بألفاظ غير معروفة . وقد روى حديث الاسراء جماعة من الحفاظ المتقنين والأئمة المشهورين ، كابن شهاب وثابت البناني وقتادة - يعني عن أنس - فلم يأت أحد منهم بما أتى به شريك ، وشريك ليس بالحافظ عند أهل الحديث . قال : والأحاديث التي تقدّمت قبل هذا هي المعوّل عليها . هذا كلام الحافظ عبد الحق ^(١) .

وقال الكرمانني بشرحه :

« قال النووي : جاء في رواية شريك أو هام أنكروها العلماء ، من

(١) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، باب بدء الوحي ، المجلّد ١ ج ٢ : ٢٠٩ - ٢٠٠ .

جملتها: أنه قال: ذلك قبل أن يوحى إليه، وهو غلط لم يوافق عليه.
وأيضاً: العلماء أجمعوا على أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء، فكيف
يكون قبل الوحي؟

أقول: وقول جبرئيل في جواب بواب السماء إذ قال: أبعث؟
نعم، صريح في أنه كان بعده^(١).

وقال ابن قيم الجوزية:

«فصل - قال الزهري: عرج بروح رسول الله صلى الله عليه وسلم
إلى بيت المقدس وإلى السماء قبل خروجه إلى المدينة بسنة، وقال ابن
عبد البر وغيره: كان بين الإسراء والهجرة سنة وشهران. انتهى. وكان
الإسراء مرة واحدة وقيل: مرة يقظة ومرة مناماً، وأرباب هذا القول
كأنهم أرادوا أن يجمعوا بين حديث شريك وقوله ثم استيقظت، وبين
سائر الروايات، ومنهم من قال: بل كان هذا مرتين، مرة قبل الوحي،
لقوله في حديث شريك: وذلك قبل أن يوحى إليه. ومرة بعد الوحي،
كما دلت عليه سائر الأحاديث، ومنهم من قال: بل ثلاث مرات، مرة قبل
الوحي ومرتين بعده.

وكل هذا خبط، وهذه طريقة ضعفاء الظاهرية من أرباب النقل
الذين إذا رأوا في القصّة لفظة تخالف سياق بعض الروايات جعلوه مرة

(١) الكواكب الدراري في شرح البخاري ٢٥: ٢٠٤.

أخرى، فكلما اختلفت عليهم الروايات عدّدوا الوقائع.
والصواب الذي عليه أئمة النقل: أن الإسراء كان مرّة واحدة بمكة
بعد البعثة.

ويا عجباً لهؤلاء الذين زعموا أنه مراراً كيف ساغ لهم أن يظنوا أنه
في كلّ مرة تفرض عليه الصلاة خمسين، ثم يتردّد بين ربّه وبين موسى
حتى تصير خمساً ثم يقول: أمضيت فريضتي وخففت عن عبادي، ثم
يعيدها في المرة الثانية الى خمسين، ثم يحطّها عشرّاً عشرّاً.
وقد غالط الحفاظ شريكاً في ألفاظ من حديث الإسراء، ومسلم
أورد المسند منه ثم قال: فقدّم وأخر وزاد ونقص، ولم يورد الحديث
فأجاد رحمه الله»^(١).

حديث رجم القردة في الزنا

(ومنها) ما رواه البخاري بقوله: «حدثنا نعيم بن حماد، نا
هشيم، عن حصين عن عمرو بن ميمون، قال: رأيت في الجاهلية
أجتمع عليها قردة قد زنت، فرجموها فرجمتها معهم»^(٢).

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد ٣: ٤١-٤٢ فصل في المعراج النبوي.

(٢) صحيح البخاري ٥٦٧٥.

الحافظان الحميدي وابن عبد البر وهذا الحديث

وهذا الحديث قد استنكره الحافظ ابن عبد البر، وقال الحافظ أبو عبد الله الحميدي بأنه: «ليس في نسخ البخاري أصلاً، فلعله من الاحاديث المقحمة في كتاب البخاري». هذا كلامهما حول هذا الحديث. ذكر ذلك الحافظ ابن حجر حيث قال:

«وقد استنكر ابن عبد البر قصة عمرو بن ميمون هذه وقال: فيها اضافة الزنا الى غير مكلف واقامة الحد على البهائم، وهذا منكر عند أهل العلم. قال: فان كانت الطريق صحيحة، فلعل هؤلاء كانوا من الجن، لانهم من جملة المكلفين وانما قال ذلك: لانه تكلم على الطريق التي أخرجها الاسماعيليين فحسب.

وأجيب: بأنه لا يلزم من كون صورة الواقعة صورة الزنا والرجم أن يكون ذلك زناء حقيقة ولا حداً، وانما أطلق ذلك عليه لشبهه به، فلا يستلزم ذلك ايقاع التكليف على الحيوان.

وأغرب الحميدي في الجمع بين الصحيحين، فزعم أن هذا الحديث [وقع] في بعض نسخ البخاري وأن أبا مسعود وحده ذكره في الاطراف، قال: وليس في نسخ البخاري أصلاً، فلعله من الاحاديث المقحمة في كتاب البخاري.

وما قاله مردود... وأما تجويزه أن يزداد في صحيح البخاري ما ليس منه فهذا ينافي ما عليه العلماء، من الحكم بتصحيح جميع ما أورده

البخاري في كتابه، ومن اتفاقهم على أنه مقطوع بنسبته إليه، وهذا الذي قاله تخیل فاسد، يتطرق منه عدم الوثوق بجميع ما في الصحيح، لانه إذا جاز في واحد بعينه، جاز في كل فرد فرد، فلا يبقى لا حد الوثوق بما في الكتاب المذكور...»^(١).

ثلاثة أحاديث في البخاري

وأخرج البخاري ثلاثة أحاديث عن عطاء، عن ابن عباس اثنا منها في كتاب الطلاق والآخر في كتاب التفسير، فأما ما أخرجه في كتاب الطلاق فهذا نصه:

«حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام، عن ابن جريح، وقال عطاء عن ابن عباس: كان المشركون على منزلتين من النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين كانوا مشركي أهل حرب يقاتلهم ويقاتلونه، ومشركي أهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلونه، وكان إذا هاجرت امرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر، فإذا طهرت حل لها النكاح، فإن هاجر زوجها قبل أن تنكح ردت إليه، وإن هاجر عبد منهم أو أمة فهما حران ولهما ما للمهاجرين. ثم ذكر من أهل العهد مثل حديث مجاهد، وإن هاجر عبد أو أمة للمشركين أهل العهد لم يردوا

(١) فتح الباري في شرح صحيح البخاري ١٢٧/٧.

وردت أثمانهم.

وقال عطاء، عن ابن عباس: كانت قريبة بنت أبي أمية عند عمر بن الخطاب فطلقها، فتزوجها معاوية بن أبي سفيان. وكانت أم الحكم ابنة أبي سفيان تحت عياض بن غنم الفهري فطلقها فتزوجها عبد الله بن عثمان الثقفي^(١).

وأما حديثه في كتاب التفسير، فهذا نصه:

«حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام، عن ابن جريح، وقال عطاء عن ابن عباس: صارت الاوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد، أما وَدْ [ف] كانت لكلب بدومة الجندل، وأما سواع كانت لهزيل، وأما يغوث فكانت لمراد، ثم لبني عطيف بالجوف عند سبا، وأما يعوق فكانت لهمدان وأما نسر فكانت لحمير لال ذي الكلاع، أسماء رجال صالحين من قوم نوح فلما هلكوا أوحى الشيطان الى قومهم أن انصبوا الى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابا، وسموها بأسمائهم، ففعلوا فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك وتنسخ العلم عبادت»^(٢).

كبار الأئمة وهذه الأحاديث

وهذه الأحاديث الثلاثة، أخرجها البخاري من حديث عطاء عن

(١) صحيح البخاري ٦٢٧-٦٣.

(٢) صحيح البخاري ١٩٩/٦.

ابن عباس في التفسير، مع العلم بأن أكابر الاساطين والأئمة من أهل السنة، يقدحون في رواية عطاء في التفسير، ويسقطونها عن درجة الاعتبار مطلقاً.

والحافظ ابن حجر - وهو الذي طالما ساعد البخاري وذب عن كتابه - يذكر كلمات القدح، ويعترف بأن هذا المقام من المواضع العقيمة عن الجواب السديد، ويقول بأنه: لا بد للجواد من كبوة، ومعنى هذا: أن البخاري قد أخطأ في اخراج أحاديث عطاء هذه في كتابه.

وهذا نص كلام الحافظ ابن حجر في هذا الموضوع:

«الحديث الحادي والثمانون - قال أبو علي الغساني، قال البخاري: ثنا إبراهيم بن موسى، ثنا هشام - هو ابن يوسف -، عن ابن جريح قال: قال - عطاء عن ابن عباس: كان المشركون على منزلتين من النبي صلى الله عليه وسلم الحديث. وفيه قصة تطليق عمر بن الخطاب قريبة بنت أبي أمية وغير ذلك.

تعقبه أبو مسعود الدمشقي فقال: ثبت هذا الحديث والذي قبله - يعني بهذا الاسناد سوى الحديث المتقدم في التفسير - في تفسير ابن جريح عن عطاء الخراساني عن ابن عباس، وابن جريح لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني وإنما أخذ الكتاب من ابنه عثمان ونظر فيه. قال أبو علي: وهذا تنبيه بليغ [بديع] من أبي مسعود - رحمة الله - فقد روينا [ه] عن صالح بن أحمد بن حنبل، عن [علي] ابن المديني،

قال : سمعت هشام بن يوسف يقول : قال لي ابن جريح : سألت عطاء - يعني ابن أبي رباح - عن التفسير من البقرة وآل عمران ، ثم قال : اعفني من هذا ، قال هشام : فكان بعد إذا قال : عطاء عن ابن عباس ، قال : الخراساني ، قال هشام : فكتبنا ما كتبنا ثم مللنا - يعني حسبنا [كتبنا] أنه عطاء الخراساني .

قال علي بن المديني : وانما كتبت هذه القصة ، لان محمد بن ثور كان يجعلها عطاء عن ابن عباس ، فظن الذين حملوها عنه ، أنه عطاء بن أبي رباح قال علي : وسألت يحيى القطان ، عن حديث ابن جريح عن عطاء الخراساني فقال : ضعيف ، فقلت له : انه يقول : أخبرنا ، قال : لا شيء ، كله ضعيف ، انما هو كتاب دفعه اليه .

قلت : ففيه نوع اتصال ، ولذلك استجاز ابن جريح أن يقول فيه : أخبرنا . لكن البخاري ما أخرجه إلا على أنه من رواية عطاء بن أبي رباح ، وأما الخراساني فليس من شرطه ، لانه لم يسمع عن ابن عباس .

لكن لقائل أن يقول : هذا ليس بقاطع في أن عطاء المذكور هو الخراساني فإن ثبوتهما في تفسيره لا يمنع أن يكونا عند عطاء بن أبي رباح أيضاً ، فيحتمل أن يكون هذان الحديثان عند عطاء بن أبي رباح وعطاء الخراساني جميعاً ، والله أعلم .

فهذا جواب اقناعي ، وهذا عندي من المواضع العقيمة عن الجواب السديد ، ولا بدّ للجواد من كبرة ، والله المستعان . وما ذكره أبو

مسعود من التعقب قد سبق اليه الاسماعيلي، ذكر ذلك الحميدي في الجمع، عن البرقاني، عنه، قال: وحكاه عن علي بن المديني، يشير الى القصة التي ساقها الغساني، والله الموفق»^(١).

أقول:

والعجب من الحافظ ابن حجر، فانه أورد هذا الجواب الاقناعي في شرح الحديث في كتاب التفسير، ولم يقل هناك بأن هذا عنده «من المواضع العقيمة عن الجواب السديد، ولا بدّ للجواد من كبوة» وهذا نصّ كلامه: «قوله: عن ابن جريح، وقال عطاء. كذا فيه وهو معطوف على كلام محذوف، وقد بيّنه الفاكهي من وجه آخر عن ابن جريح، قال في قوله [تعالى]: ودأ ولا سواعاً... الآية، قال: أو ثان كان قوم نوح يعبدونها [نهم]، وقال عطاء: كان ابن عباس الى آخره.

قوله: عن ابن عباس، قيل: هذا منقطع لأن عطاء المذكور هو الخراساني ولم يلق ابن عباس، فقد أخرج عبد الرزاق هذا الحديث في تفسيره عن ابن جريح، فقال: أخبرني عطاء الخراساني، عن ابن عباس. وقال أبو مسعود: ثبت هذا الحديث في تفسير ابن جريح، عن عطاء الخراساني، عن ابن عباس، وابن جريح لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني وانما أخذه من ابنه عثمان بن عطاء، فنظر فيه.

(١) هدى السارى - مقدمة فتح البارى ١٣٥/٢ - ١٣٦.

وذكر صالح بن أحمد بن حنبل في الخلل عن علي بن المديني، قال: سألت يحيى القطان عن حديث ابن جريح عن عطاء الخراساني، فقال: ضعيف فقلت له: أنه يقول: أخبرنا، قال: لا شيء، إنما هو كتاب دفعه إليه. انتهى.

وكان ابن جريح يستجيز اطلاق أخبرنا في المناولة والمكاتبة. وقال الاسماعيلي: أخبرت عن علي بن المديني أنه ذكر في [عن] تفسير ابن جريح كلاماً معناه أنه كان يقول: عن عطاء الخراساني، عن ابن عباس، فطال على الوراق أن يكتب الخراساني في كل حديث، فتركه، فرواه من روى على أنه عطاء بن أبي رباح. انتهى. وأشار بهذا الى القصة التي ذكرها صالح بن أحمد عن علي بن المديني، ونبه عليها أبو علي الغساني في تقييد المهمل، قال ابن المديني سمعت هشام بن يوسف يقول: قال لي ابن جريح: سألت عطاء عن التفسير من البقرة وآل عمران، ثم قال اعفني من هذا، [قال:] قال هشام: فكان بعد إذا قال عطاء عن ابن عباس، قال: عطاء الخراساني، قال هشام: فكتبنا ثم مللنا - يعني حسبنا أنه [كتبنا] الخراساني - قال ابن المديني وانما بينت هذا لأن محمد بن ثور كان يجعلها - يعني في رواية - عن ابن جريح، عن عطاء عن ابن عباس فيظن أنه عطاء بن أبي رباح.

وقد أخرج الفاكهي الحديث المذكور، من طريق محمد بن ثور، عن ابن جريح، عن عطاء، عن ابن عباس، ولم يقل: الخراساني،

وأخرجه عبد الرزاق كما تقدم، فقال: الخراساني.

وهذا مما استعظم على البخاري أن يخفى عليه، لكن الذي قوي عندي أن هذا الحديث بخصوصه عند ابن جريح عن عطاء الخراساني وعن عطاء بن أبي رباح جميعاً، ولا يلزم من امتناع عطاء بن أبي رباح، من التحديث بالتفسير أن لا يحدث بهذا الحديث في باب آخر من الأبواب، أو في المذاكرة والافكيف يخفى على البخاري ذلك مع تشدده في شرط الاتصال واعتماده غالباً في العلل على علي بن المديني شيخه، وهو الذي نبه على هذه القصة، ومما يؤيد ذلك أنه لم يكثر من تخريج هذه النسخة، وإنما ذكر بهذا الاسناد موضعين هذا والآخر في النكاح، ولو كان خفى [ذلك] عليه لا ستكثر من اخراجها، لأن ظاهرها أنها [على] شرطه^(١).

أقول: وعلى أي حال، فانا نريد اثبات تكلم الحفاظ والفقهاء في أحاديث الصحيحين، وهذا ما هو الواقع، وأما دفاع الحافظ ابن حجر - بعد اعترافه بعدم وجود جواب سديد في هذا المقام - فيرجع الحكم في صحته وسقمه الى جهابذة الفن ...

(١) فتح الباري في شرح صحيح البخاري ٥٤١/٨.

حديث رواية مسروق عن أم رومان

(ومنها) ما أخرجه البخاري في كتاب المغازي من كتابه، حيث

قال :

«حدثنا موسى بن اسماعيل، حدثنا أبو عوانة، عن حصين، عن أبي وائل، قال: حدثني مسروق بن الاعدع، قال: حدثني أم رومان - وهي أم عائشة - قالت: بينا أنا قاعدة أنا وعائشة اذ ولجت امرأة من الانصار، فقالت: فعل الله بفلان وفعل، فقالت أم رومان: وما ذاك؟ قالت: ابني مَمْن [فيمن] حدث الحديث، قالت: وما ذاك؟ قالت: كذا وكذا، قالت عائشة: سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قالت: نعم، قالت، وأبو بكر؟ قالت: نعم، فخرت مغشياً عليها، فما أفاقت إلا وعليها حمى بنافض، فطرحت عليها ثيابها فغطيتها، فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ما شأن هذه؟ قلت: يا رسول الله! أخذتها الحمى بنافض، قال: فلعل في حديث تحدث [به]، قالت: نعم، فقعدت عائشة، فقالت: والله لئن حلفت لا تصدقوني ولئن قلت لا تعذروني مثلي ومثلكم كييعقوب وبنيه، والله المستعان على ما تصفون. قالت: وانصرف ولم يقل [لي] شيئاً، فأنزل الله عذرها، قالت: بحمد الله لا بحمد أحد ولا بحمدك»^(١).

(١) صحيح البخاري ١٥٤/٥.

كبار الحفاظ وهذا الحديث

وصريح هذا الحديث سماع مسروق بن الابدع من أم رومان أم عائشة، ولقد غلط كبار الأئمة الحفاظ هذا الحديث وقالوا: ان مسروقاً لم يدرك ابن رومان، ومن هؤلاء:

الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي .

الحافظ أبو عمر ابن عبد البر القرطبي .

الحافظ أبو الفضل القاضي عياض اليعصبى .

الحافظ إبراهيم بن يوسف صاحب مطالع الأنوار على صحاح الآثار .

الحافظ أبو القاسم السهيلي شارح السيرة .

الحافظ أبو الفتح ابن سيد الناس الاندلسي .

الحافظ جمال الدين المزي .

الحافظ شمس الدين الذهبي .

الحافظ أبو سعيد صلاح الدين العلائي .

واليك كلمات القوم الصريحة في ذلك :

قال ابن عبد البر الحافظ ما نصّه: « رواية مسروق عن ام رومان

مرسلة، ولعله سمع ذلك من عائشة - رضي الله عنها ^(١).

وقال الحافظ المزي بعد أن أورد الحديث المذكور:

«وقال الحافظ أبو بكر الخطيب: هذا حديث غريب من رواية أبي وائل مسروق، لا نعلم رواه غير حصين بن عبد الرحمن عنه، وفيه إرسال، لأن مسروقاً لم يدرك أم رومان، وكانت وفاتها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان مسروق يرسل رواية هذا الحديث عنها ويقول: سئلت أم رومان، فوهم حصين فيه إذ جعل السائل لها مسروقاً، اللهم ألا أن يكون بعض النقلة كتب «سألت» بالالف، فإن مصر الناس من يجعل الهمزة في الخط ألفاً، وإن كانت مكسورة أو مرفوعة، فتبرأ حينئذ حصين من الوهم فيه، على أن بعض الرواة قد رواه عن حصين على الصواب.

قال: وأخرج البخاري هذا الحديث في صحيحه، لما رأى فيه عن مسروق قال: سألت أم رومان، ولم تظهر له علته.

وقد بينا ذلك في كتاب المراسيل وأشبعنا القول بما لا حاجة لنا إلى اعادته ^(٢).

وقال الحافظ السهيلي بترجمة أم رومان:

(١) الاستيعاب ١٩٣٧/٤.

(٢) تهذيب الكمال في معرفة الرجال - مخطوط.

«وروى البخاري حديثاً عن مسروق فقال فيه :

سألت ام رومان وهي ام عائشة عما قيل فيا، ومسروق ولد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا خلاف، فلم يرام رومان قط، فقيل : انه وهم في الحديث، وقيل : بل الحديث صحيح وهو مقدم على ما ذكره أهل السيرة من موتها في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد تكلم شيخنا أبو بكر ابن العربي رحمة الله على هذا الحديث واعتنى به لا شكاله ...»^(١).

وقال ابن سيد الناس :

«وقد وقع في الصحيح رواية مسروق عونها بصيغة العنونة وغيرها ولم يدركها، وملخص ما أجاب به أبو بكر الخطيب أن مسروقاً يمكن أن يكون قال : سئلت ام رومان، فأثبت الكاتب صورة الهمزة فتصحفت على من بعده بسألت، ثم نقلت الى صيغة الأخبار بالمعنى في طريق، وبقيت على صورتها في آخر، ومخرجها التصحيف المذكور»^(٢).

وقد ذكر الحافظ ابن حجر كلام الحافظ الخطيب وتصدى للجواب عنه مدافعاً عن البخاري ... ثم قال : «وقد تلقى كلام الخطيب

(١) الروض الانف ٤٤٠/٦.

(٢) عيون الأثر ١٠١/٢.

بالتسليم: صاحب المشارق، والمطالع، والسهيلي، وابن سيد الناس، وتبع المزي الذهبي في مختصراته، والعلائي في المراسيل، وآخرون. وخالف صاحب الهدى»^(١).

أقول: (صاحب المشارق) هو: الحافظ القاضي عياض، وكتابه (مشارق الأنوار على صحاح الأخبار) من الكتب المعروفة المعتبرة، ذكر فيه تحريفات وتصحيفات وأخطاء وقعت في الموطأ وكتاب البخاري وكتاب مسلم.

و(صاحب المطالع) هو: الحافظ إبراهيم بن يوسف، وكتابه (مطالع الأنوار على صحاح الآثار) قال الكاتب الجلي بتعريفه:

«مطالع الأنوار على صحاح الآثار، في فتح ما استغلق من كتب الموطأ ومسلم والبخاري، وإيضاح مبهم لغاتها في غريب الحديث، لابن قراول إبراهيم بن يوسف، المتوفي سنة تسع وستين وخمسمائة. صنفه على منوال مشارق الأنوار للقاضي عياض، ونظمه شمس الدين محمد بن محمد الموصلي المتوفي سنة أربع وسبعين وسبعمائة، أوله: الحمد لله الذي أظهر دينه على كل دين، وهو مأخوذ مما شرحه وأوضحه وبينه، وأتقنه وضبطه وقيده الفقيه أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض البستي، في كتابه المسمى بمشارق الأنوار، لكن

(١) فتح الباري ٣٥٣/٧.

اختصره واستدرك عليه وأصلح فيه أوهاماً الفقيه أبو اسحاق ابن قراقول^(١).

ترجمة الحافظ العلائي

و«العلائي» هو: الحافظ خليل بن كليدي صلاح الدين أبو سعيد الدمشقي، ترجم له ابن قاضي شهبة في طبقاته بقوله: «خليل بن كليدي بن عبد الله، الإمام البارع المحقق، بقية الحفاظ، صلاح الدين أبو سعيد العلائي الدمشقي ثم المقدسي، ولد بدمشق في ربيع الأول سنة أربع وتسعين - بتقديم التاء - وستمات، وسمع الكثير ودخل البلاد وبلغ عدد شيوخه بالسماع سبعمائة وأخذ علم الحديث عن المزي وغيره، وأخذ الفقه عن الشيخين برهان الفزاري - ولازمه وخرج له مشيخة - وكمال الدين ابن الزملكاني وتخرج به وعلق منه كثيراً، وأجيز بالفتوى، وأخذ واجتهد حتى فاق أهل عصره في الحفظ والاتقان ودرس بدمشق بالاسدية وبحلقة صاحب حمص، ثم انتقل الى القدس مدرساً بالصلاحية سنة احدى وثلاثين، فأقام بالقدس مدة طويلة يدرس ويفتي ويحدث ويصنف الى آخر عمره.

ذكره الذهبي في معجمه وأثنى عليه.

(١) كشف الظنون ١٧١٥/٢.

وقال الحسيني في معجمه وذيله: كان اماماً في الفقه والنحو والأصول، متفناً في علوم الحديث ومعرفة الرجال، علامة في معرفة المتون والاسانيد، بقية الحفاظ، ومصنفاته تنبىء عن امامة في كل فن، ودرس وأفتى وناظر ولم يخلف بعده مثله.

وقال الاسنوي في طبقاته: كان حافظ زمانه، اماماً في الفقه والأصول وغيرهما، ذكياً ونظاراً فصيحاً كريماً، ذا رئاسة وحشمة، وصنف في الحديث تصانيف نافعة، وفي النظائر الفقهية كتاباً كبيراً، ودرس بالصلاحية بالقدس الشريف وانقطع فيها للاشتغال والافتاء والتصنيف.

وقال السبكي في الطبقات الكبرى: كان حافظاً ثبتاً ثقة عارفاً بأسماء الرجال والعلل والمتون، فقيهاً متكلماً أديباً شاعراً ناظماً ناثراً، متقناً، اشعرياً صحيح العقيدة سنياً، لم يخلف بعده مثله - الى أن قال: وأما الحديث فلم يكن في عصره من يدانيه، وأما بقية علومه من فقه ونحو وتفسير وكلام، فكان في كل واحد منها حسن المشاركة، توفي بالقدس في المحرم سنة احدى وستين وسبعمائة... ومن تصانيفه...»^(١).

(١) طبقات الشافعية - مخطوط.

الحافظ ابن السكن^(١) وهذا الحديث

أضف الى هؤلاء الحفاظ: الحافظ أبا علي ابن السكن صاحب كتاب (الحروف في الصحابة) وهو من مصادر كتاب (الاستيعاب)، فانه أيضاً قد خطأ الحديث المذكور، فقد قال الحافظ ابن حجر العسقلاني مانصه:

«ثم وجدت للخطيب سلفاً، فذكر أبو علي ابن السكن في كتاب الصحابة في ترجمة ام رومان، انها ماتت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم.

قال: وروى حصين، عن أبي وائل، عن مسروق: قال سألت ام رومان.

قال ابن السكن: هذا خطأ، ثم ساق بسنده الى حصين عن أبي وائل عن مسروق ان الله امان حدثهم، فذكر قصة الافك التي أوردها البخاري، ثم قال:

تفرد به حصين، ويقال: ان مسروقاً لم يسمع من ام رومان، لانها ماتت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وبالله التوفيق»^(٢).

(١) هو: الحافظ سعيد بن عثمان البغدادي البزاز، المتوفي سنة ٣٥٣. توجد ترجمة في: تذكرة الحفاظ ٩٣٧/٣، والنجوم الزاهرة ٣٣٨/٣، وشذرات الذهب ١٤٢/٧، وطبقات الحفاظ ٣٧٨.

(٢) الاصابة ٤٣٤/٤.

حول رأي صاحب الهدى

وأما قول الحافظ ابن حجر العسقلاني في كلامه المذكور سابقاً: «وخالفهم صاحب الهدى» - وهو ابن قيم الجوزية في كتابه (زاد المعاد في هدى خير العباد) - فوهم، لأن ابن القيم في هذا الكتاب ينقل أقوال المخطئين لهذا الحديث، ثم كلمات المصححين الذين أولوه وحملوه على محمل صواب من دون أن يرجح أحد القولين على الآخر، فالقول بأنه خالف الخطيب ومن تبعه في التخطئة، خطأ.

على أن ابن القيم قد صرح في كتابه المذكور - في الكلام حول زوجات النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن من له أدنى علم بالسيرة والتواريخ وما قد كان، لا يرد نقل المؤرخين لحديث واحد، وذلك حيث قال: «وأما حديث عكرمة بن عمار، عن أبي زميل، عن ابن عباس: أن أبا سفيان قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: أسألك ثلاثاً، فأعطاه إياهن منها: وعندي أجمل العرب أم حبيبة، أزوجك إياها. فهذا الحديث غلط ظاهر لا خفاء به، قال أبو أحمد ابن حزم: وهو موضوع بلا شك، كذبه عكرمة بن عمار. قال ابن الجوزي: هو وهم من بعض الرواة لا شك فيه ولا تردد.

وقد اتهموا به عكرمة بن عمار، لأن أهل التواريخ أجمعوا على أن أم حبيبة كانت تحت عبيد الله بن جحش، ولدت له وهاجر بها وهما

مسلمان الى أرض الحبشة، ثم تنصر وثبتت أم حبيبة على اسلامها، فبعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى النجاشي يخطبها عليه، فزوجه اياها وأصدقها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صداقاً وذلك في سنة سبع من الهجرة، وجاء أبو سفيان في زمن الهدنة ودخل عليها فثنت فراش رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى لا يجلس عليه، ولا خلاف أن أبا سفيان ومعاوية أسلما في فتح مكة سنة ثمان.

وأيضاً في هذا الحديث أنه قال له: وتؤمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين، فقال: نعم. ولا يعرف أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر أبا سفيان ألبتة، وقد أكثر الناس الكلام في هذا الحديث وتعددت طرقهم في وجهه، فمنهم من قال: الصحيح أنه تزوجها بعد الفتح لهذا الحديث. قال: ولا يرد هذا بنقل المؤرخين، وهذه الطريقة باطلة عند من له أدنى علم بالسيرة وتواريخ ما قد كان. وقالت طائفة...»^(١).

وحاصل هذا الكلام، هو عدم جواز رد الاجماع القائم من جميع المؤرخين على وقوع وفاة أم رومان في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان مسروقاً لم يدركها بحديث واحد رواه البخاري في كتابه... وعلى هذا فهو من المخطئين لحديث البخاري تبعاً للحافظ أبي

(١) زاد المعاد في هدى خير العباد ٢٧/١.

بكر الخطيب وجماعة ، فلا يصح قول ابن حجر : « وخالفم صاحب الهدى » .

أقول : وبهذا الذي ذكرنا عن ابن القيم يرد على جواب ابن حجر عما ذكر الخطيب وأتباعه ، ورده كلام الواقدي المتضمن وفاة أم رومان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دفاعاً عن البخاري وكتابه . هذا وقد قلنا فيما سبق : ان الذي نريد اثباته في هذه البحوث ، هو قدح كبار الأئمة والحفاظ في طائفة من مرويات البخاري في كتابه ...

على أنا نقول : كما ان ابن حجر يكذب الواقدي صاحب السيرة والتاريخ في مسألة وفاة أم رومان ، ولا يجعل رواية قاذحة في حديث البخاري المذكور فاننا نضعف اعراض الواقدي عن رواية حديث الغدير ، ونقول بأنه غير قاذح في صحته - بالاضافة الى الوجوه الأخرى الاتية . فلا وجه لتمسك الفخر الرازي بذلك .

حديث تحريم المتعة عام خبير

(ومنها) أخرج البخاري في كتاب المغازي هذا الحديث بقوله : « حدثني يحيى بن قرعة ، حدثنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي ، عن أبيهما ، عن علي بن أبي طالب : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خبير وعن أكل

لحوم الحمر الانسية» (١).

وفي كتاب الذبائح:

«حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي، عن أبيهما، عن علي قال: نهى النبي [رسول الله] صلى الله عليه وسلم عن المتعة عام خير وعن لحوم [ال] حمر الانسية» (٢).

وأخرجه مسلم في كتابه بأسانيد متعددة، حيث قال:

«حدثنا يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي، عن أبيهما، عن علي بن أبي طالب: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خير وعن أكل لحوم الحمر الانسية.

وحدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء الضبعي، حدثنا جويرية، عن مالك، بهذا الاسناد وقال: سمع علي بن أبي طالب يقول لفلان: انك رجل تائه، نهى [نهانا] رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل حديث يحيى [بن يحيى] عن مالك.

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير وزهير بن حرب جميعاً،

(١) صحيح البخاري ١٧٢/٥.

(٢) صحيح البخاري ١٢٣/٧.

عن ابن عيينة، قال زهير: نا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن الحسن وعبد الله ابني محمد بن علي، عن أبيهما، عن علي: أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة يوم خيبر وعن لحوم الحمر الاهلية. وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، قال: نا أبي قال: نا عبيد الله، عن ابن شهاب، عن الحسن وعبد الله ابني محمد بن علي ز عن أبيهما، عن علي، انه سمع ابن عباس يلين في متعة النساء، فقال: مهلا يا ابن عباس، فان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الانسية.

وحدثنا أبو الطاهر وحرمله [ابن يحيى]، قالاً: نا ابن وهب [قال]: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن الحسن وعبد الله ابني محمد بن علي بن أبي طالب، عن أبيهما أنه سمع علي بن أبي طالب يقول لابن عباس: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن متعة النساء يوم خيبر وعن أكل لحوم الحمر الانسية»^(١).

كبار العلماء وهذا الحديث

وهذا الحديث بأسانيده المختلفة في الكتابين، ينص على أن تحريم المتعة كان يوم خيبر، ولكن المحققين من أهل السنة وفتاوح

(١) صحيح مسلم ١٣٤/٤-١٣٥.

الحديث والأثر، يعدون ذلك من الاوهام الفاحشة، واليك بعض كلماتهم الصريحة في ذلك: قال الحافظ السهيلي: «ومما يتصل بحديث النهي عن أكل لحوم الحمر تنبيه على اشكال في رواية مالك عن أبي شهاب، فانه قال فيها: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة يوم خيبر وعن لحوم الحمر الالهية.

وهذا شيء لا يعرفه أحد من أهل السير ورواة الأثر، أن المتعة حرمت يوم خيبر، وقد رواه أبو عيينة، عن أبي شهاب، عن عبد الله بن محمد، فقال فيه: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل الحمر الالهية عام خيبر وعن المتعة، فمعناه على هذا اللفظ: ونهى عن المتعة بعد ذلك اليوم، فهو إذا تقديم وتأخير وقع في لفظ أبي شهاب لالفظ مالك، لان مالكاً قد وافقه على لفظه جماعة من رواة أبي شهاب»^(١).

وقال ابن قيم الجوزية: «فصل - ولم تحرم المتعة يوم خيبر، وانما كان تحريمها عام الفتح. هذا هو الصواب، وقد ظن طائفة من أهل العلم أنه حرمها يوم خيبر واحتجوا بما في الصحيحين من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه...»^(٢).

وقال ابن القيم أيضاً: «والصحيح ان المتعة انما حرمت عام

(١) الروض الانف ٥٥٧/٦.

(٢) زاد المعاد في هدى خير العباد ١٤٢/٢.

الفتح ، لانه قد ثبت في الصحيح أنهم استمتعوا عام الفتح مع رسول الله صلى الله عليه وسلم باذنه ، ولو كان التحريم زمن خيبر لزم النسخ مرتين وهذا لا عهد بمثله في الشريعة البتة ، ولا يقع مثله فيا ، وأيضاً : فان خيبر لم يكن فيها مسلمات وانما كن يهوديات واباحة نساء أهل الكتاب لم يكن بعد ...»^(١).

وقال : « فصل - وأما نكاح المتعة فثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه أحلها عام الفتح ، وثبت عنه أنه نهى عنها عام الفتح . واختلف : هل نهى عنها يوم خيبر ؟ على قولين ، والصحيح : ان النهي عنها إنما كان عام الفتح ، وأن النهي يوم خيبر إنما كان عن الحمر الاهلية ...»^(٢).

وقال بدر الدين العيني بشرح الحديث في كتاب المغازي : « قال ابن عبد البر : وذكر النهي عن المتعة يوم خيبر غلط ، وقال السهيلي : النهي عن المتعة يوم خيبر لا يعرفه أحد من أهل السير ورواة الأثر »^(٣).

وقال شهاب الدين القسطلاني بشرح الحديث في كتاب النكاح حيث قال البخاري : « حدثنا مالك بن اسماعيل ، قال : حدثنا ابن عيينة أنه سمع الزهري يقول : أخبرني الحسن بن محمد بن علي وأخوه عبد الله ،

(١) المصدر نفسه ١٨٣/٢ .

(٢) زاد المعاد ٦/٤ .

(٣) عمدة القاري - شرح صحيح البخاري ٢٤٦/١٧ - ٢٤٧ .

عن أبيهما: أن علياً قال لابن عباس: إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خبير».

قال القسطلاني: «زمن خبير» نص للامرين، وفي غزوة خبير من كتاب المغازي: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خبير عن متعة النساء وعن لحوم الحمر الأهلية. لكن قال البيهقي فيما قرأته في كتاب المعرفة: وكان ابن عيينة - يزعم أن تاريخ خبير في حديث علي، إنما في النهي عن لحوم الحمر الأهلية، لافي نكاح المتعة، قال البيهقي: يشبه أن يكون كما قال قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رخص فيه بعد ذلك، ثم نهى عنه، فيكون احتجاج علي بنهيه أخيراً، حتى يقوم الحجة على ابن عباس.

وقال السهيلي: النهي عن نكاح المتعة يوم خبير، شيء لا يعرفه أهل السير ورواة الأثر...»^(١).

وقال القسطلاني في شرح الحديث في كتاب المغازي.

«قال ابن عبد البر: إن ذكر النهي يوم خبير غلط، وقال البيهقي: لا يعرفه أحد من أهل السير»^(٢).

(١) ارشاد الساري - شرح صحيح البخاري ٤١/٨.

(٢) المصدر نفسه ٥٣٦/٦.

مع ابن حجر

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني بشرح الحديث من كتاب المغازي:

« قيل : ان في الحديث تقدماً وتأخيراً ، و الصواب : نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الانسية وعن متعة النساء .

ويوم خيبر ظرف لمتعة النساء ، لانه لم يقع في غزوة خيبر تمتع بالنساء ، وسيأتي بسط ذلك في مكانه من كتاب النكاح ، ان شاء الله . »

ثم انه أورد في كتاب النكاح بشكل مبسوط ، أحاديث المسألة وكلمات البيهقي والسهيلي وابن عبد البر وغيرهم حولها ، ثم قال : « لكن يمكن الانفصال عن ذلك بأن علياً لم يبلغه الرخصة فيها يوم الفتح لوقوع النهي عنها عن قرب كما سيأتي بيانه . ويؤيد ظاهر الحديث على ما أخرجه أبو عوانة وصححه من طريق سالم بن عبد الله : ان رجلاً سأل ابن عمر عن المتعة ، فقال : ان فلاناً يقول فيها ، فقال : والله لقد علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمها يوم خيبر وما كنا مسافحين » (١) .

أقول : لقد حمل الدفاع عن البخاري الحافظ على نسبة الخطأ والجهل الى أمير المؤمنين وباب مدينة علم رسول رب العالمين - عليهما الصلاة والسلام - في هذا الحديث - على ما رووه ، ونعوذ بالله من

(١) فتح الباري - شرح صحيح البخاري ١٣٨/٩ .

تعصب يقود صاحبه الى مهاوى الهلاك .

ولكن يتضح بطلان ما زعمه الحافظ هنا من كلام (الدهلوي) ووالده شاه ولي الله في كتاب (فرة العينين) ... فقد قال (الدهلوي) في الجواب عن مطاعن عمر بن الخطاب ما هذا ترجمة :

«المطعن الحادي عشر - نهيه الناس عن متعة النساء وتحريمه متعة الحج ، مع ان كليتهما كانتا جاريتين على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم فنسخ حكم الله تعالى وحرّم ما أحله . وقد ثبت هذا باعترافه كما في كتب أهل السنة ، اذ يروون عنه أنه قال : متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أنهى عنهما .

والجواب : ان أصح الكتب عند أهل السنة هو : صحيح مسلم ، وقد أخرج فيه عن سلمة بن الاكوع وسبرة بن معبد الجهني ، وأخرج في غيره من الصحاح عن أبي هريرة : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرّم المتعة بعد أن رخصها ثلاثة أيام في حرب الاوطاس تحريماً مؤبداً الى يوم القيامة . ورواية الأمير في ذلك مشهورة متواترة بحيث رواها عنه أحفاده ، وهي ثابتة في المؤطا وصحيح مسلم وغيرهما من الكتب المعروفة بطرق متعددة .

وأما شبهة بعض الشيعة بأن التحريم وقع في غزوة خيبر وأحلت في غزوة الاوطاس مرة أخرى فيردها : أنها ناشئة من من الخلط وسوء الفهم ، فان الذي في رواية علي في غزوة خيبر هو تحريم الحمر الانسية

لا تحريم المتعة، لكن العبارة توهم كون غزوة خيبر تاريخ تحريمهما جميعاً. وقد حقق هذا الوهم بعضهم فنقلوا - بناءً على ذلك - أنه نهى عن متعة النساء يوم خيبر، ولو كان الأمير يحدث تحريم المتعة مؤرخاً بغزوة خيبر، فكيف يمكنه الرد والالزام في كلامه مع ابن عباس، مع أنه ذكر هذه الرواية، حين رد عليه وألزمه، وزجر ابن عباس عن تجويزه المتعة زجراً شديداً، وقال له: انك رجل تائه.

فمن قال: ان غزوة خيبر ظرف لتحريم المتعة، فكأنه قد ادعى وقوع الغلط في استدلال الأمير، وتكفي دعواه هذه شاهداً على جهله وحمقه^(١).

أقول: وحاصل هذا الكلام بطلان الاحاديث الواردة في أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المتعة يوم خيبر. ويدل أيضاً على جهل البخاري ومسلم وغيرهما من رواة هذه الاحاديث والمعتمدين عليها، باعتبار أنها لو كانت صحيحة لا اقتضت بطلان استدلال أمير المؤمنين عليه السلام...

ويدل هذا الكلام على حمق الحافظ ابن حجر ومن تبعه، لنسبتهم عدم بلوغ القصة أمير المؤمنين عليه السلام. هذا، وليراجع كتاب (تشديد المطاعن) للوقوف على نقض مازعمه (الدهلوي) على الامامية في هذا المقام.

(١) التحفة الاثنا عشرية - باب المطاعن.

الإمام الشافعي وهذا الحديث

هذا ولم يصحح الإمام الشافعي ذكر «المتعة» في روايات النهي عن لحوم الحمر الالهية، عن سيدنا أمير المؤمنين عليه السلام، فقد قال العيني:

«وقد روى الشافعي، عن مالك، بإسناده عن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن أكل لحوم الحمر الالهية..»

ولم يزد على ذلك وسكت عن قصة المتعة، لما علم فيها من الاختلاف»^(١).

فظهر أن الشافعي أيضاً ممن يחדش في هذه الروايات الصحيحة !!

خلاصة البحث

ان كثيراً من مرويات البخاري ومسلم في كتابيهما باطل لدى كبار أئمة أهل السنة وحفاظ الحديث ونفذة الأخبار، أما سداً وأما متناً... ولو أردنا بسط الكلام في هذا الموضوع، لخرجنا عن المقصود، وفيما

(١) عمدة القارى ٢٤٧/١٧.

ذكرناه كفاية .

ومتى ثبت قدح الاعلام وكبار الائمة العظام فيما أخرجه الشيخان
في كتابيهما، فكيف يقبل تمسك الفخر الرازي باعراضهما عن رواية
حديث الغدير المتواتر المشهور؟! وكيف يكون تركهما له قادحاً في
صدوره عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟!

صحيح مسلم

المكتبة التخصصية للرد علي الوهاية

وأما مسلم بن الحجاج... فإنه - كما قالوا - كان يرتكب الغمز بالرجال الصادقين الثقات عندهم بلا حجة، ومن ذلك ما كان منه في «إبراهيم بن عبد الله السعدي» قال الذهبي: «إبراهيم بن عبد الله السعدي النيسابوري، صدوق، له عن يزيد بن هارون ونحوه. قال أبو عبد الله الحاكم: كان يستخف بمسلم، فغمزه مسلم بلا حجة»^(١).

ولا ريب أن هذا يضر بعدالة مسلم ويمنع من الاعتماد عليه وعلى رواياته في كتابه، ولذا قال ابن الجوزي: «ومن تلييس إبليس على أصحاب الحديث: قدح بعضهم في بعض، طلباً للتشقي، ويخرجون ذلك مخرج الجرح والتعديل الذي استعملت قدماء هذه الأمة للذب عن الشرع»^(٢).

أبو زرعة الرازي وصحيح مسلم

هذا، وقد اشتهر بين الأعلام طعن الإمام أبي زرعة الرازي

(١) ميزان الاعتدال ١: ٤٤.

(٢) تلييس إبليس: ١٣٥.

وتكلّمه في كتاب مسلم بن الحجاج، ففي ترجمة أحمد بن عيسى المصري من (التهذيب) و(الميزان): «قد قال سعيد البردعي: شهدت أبا زرعة ذكر عنده صحيح مسلم فقال: هؤلاء قوم أرادوا التقدّم قبل أوانه، فعملوا شيئاً يتسوّقون به»^(١).

وقال أبو الفضل الأذفوي في (الإمتاع): «وكان أبو زرعة يذم وضع كتاب مسلم ويقول: كيف تسمّيه الصحيح وفيه فلان وفلان؟ فذكر جماعة».

(١) ميزان الاعتدال ١: ١٢٦.

الموضوعات في صحيح مسلم

وبعد الوقوف على طرف من أسباب القدر في مسلم بن الحجاج، وعلى طعن من مثل أبي زرعة في كتابه عموماً، فلا بد من إيراد بعض أحاديثه الموضوعية والباطلة:

حديث الضحضاح

فمن أحاديثه الموضوعية والمكذوبة: حديثه في أن أبا طالب في ضحضاح من النار، قال: «حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري ومحمد بن أبي بكر المقدمي ومحمد بن عبد الملك الأموي قالوا: حدثنا أبو عوانة، عن عبد الملك بن عمير، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن العباس بن عبد المطلب أنه قال: يا رسول الله، هل نفعت أبا طالب بشيء، فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟ قال: نعم، هو في ضحضاح من نار، ولو لا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار»^(١).

وهذه الأحاديث التي أخرجها البخاري ومسلم كلها موضوعة مفتراة، قد وضعت للطعن في أمير المؤمنين عليه السلام والتنقيص في شأنه، ولأجل رفع شأن أبي بكر بن أبي قحافة...

(١) صحيح مسلم ١: ١٣٤ كتاب الإيمان - باب شفاعة النبي لأبي طالب.

أنه ليكفي لتكذيب ما روه في موت سيدنا أبي طالب على الكفر: ما رواه ابن سعد في الطبقات قال: «حدّثني الواقدي قال: قال علي: لما توفي أبو طالب أخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فبكى بكاءً شديداً، ثم قال:

«اذهب فاغسله وكفّنه وواره، غفر الله له ورحمه.

فقال له العباس: يا رسول الله، أنك ترجوه له؟

فقال: اي والله أني لأرجوه.

وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يستغفر له أياماً لا يخرج من بيته.

وقال الواقدي: قال ابن عباس: عارض رسول الله جنازة عمه أبي طالب وقال:

وصلتك رحم وجزاك الله خيراً»^(١).

هذا، وقد أجمع أهل البيت عليهم السلام على إيمان سيدنا أبي طالب، واجماعهم حجة قطعية كما تقرّر في محلّه، وقد ذكر علماء السنة اجماعهم على ذلك، ففي (روضة الأحاب) عن ابن الأثير في (جامع الأصول) قوله: «زعم أهل البيت أن أبا طالب مات مسلماً، والله أعلم بصحّته».

(١) الطبقات الكبرى ١: ١٢٣-١٢٤.

على أن أهل السنة يدعون المتابعة لأهل البيت والالتقاء لهم، كما جاء في كتبهم، بشرح «حديث الثقلين» وبذيل حديث «مثل أهل بيتي كسفينة نوح»، فإن كانوا صادقين في دعواهم تلك، فلا محالة لا يخالفون أهل البيت في اجتماعهم على إيمان أبي طالب عليه السلام.

على أن أحاديث مسلم في هذا الباب متناقضة متهافئة، إذ الحديث المذكور يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وآله قد شفع له قبل القيامة وأخرجه بالفعل من غمرات العذاب إلى ضحضاح من نار، وحديث أبي سعيد صريح في عدم وقوع الشفاعة في حقّه وأنّ عذابه لم يخفّف، بل إنّ النبي يرجو أن تناله شفاعته في يوم القيامة وتنفعه في خروجه من الدركات السافلة إلى الضحضاح ... فكان بعض تلك الأحاديث صريحاً في وقوع تخفيف العذاب عن أبي طالب بالفعل وبعض صريحاً في عدم حصول التخفيف، فتهافنا وتناقضنا بكلّ وضوح.

الحديث الدالّ على تعيين أبي بكر للخلافة !!

ومن ذلك: حديثه المتضمّن تعيين النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر للخلافة من بعده، وهو حديث موضوع مفترى قطعاً. قال في كتاب المناقب:

«حدّثني عبيد الله بن سعيد، حدّثنا يزيد بن هارون، أخبرنا

إبراهيم بن سعد، حدَّثنا صالح بن كيسان، عن الزهري، عن عروة عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال لي رسول الله في مرضه: أدعي لي أبا بكر أباك وأخاك حتَّى أكتب كتاباً، فأنِّي أخاف أن يتمنَّ ويقول القائل: أنا أولى، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر»^(١).

وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً، ولفظه في كتاب المرضى: «لقد هممت أو أردت أن أرسل إلى أبي بكر وابنه وأعهد أن يقول القائلون أو يتمنَّى المتمنَّون، ثمَّ قلت: يأبى الله ويدفع المؤمنون، أو يدفع الله ويأبى المؤمنون»^(٢).

وهذا الحديث الذي قال النووي بشرحه: «في هذا الحديث دلالة ظاهرة لفضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وإخبار منه صلى الله عليه وسلم بما سيقع في المستقبل بعد وفاته، وأنَّ المسلمين يأبون عقد الخلافة لغيره»^(٣).

ظاهر الكذب والبطلان، لاتفاق القوم أنفسهم على أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ينصَّ على أبي بكر بالخلافة، ولو كان مثل هذا الكلام صادراً منه حقاً لما احتجَّوا بالأباطيل الواهيات، ولما وقعت الاختلافات والنزاعات.....

(١) صحيح مسلم ٤: ١٨٥٧/٢٣٨٧.

(٢) صحيح البخاري ٧: ٢١٨.

(٣) شرح مسلم للنووي ١٥: ١٥٥.

ولقد نصّ النووي - بشرح حديث : من كان رسول الله مستخلفاً لو استخلفه ؟ : على أنّ « فيه دلالة لأهل السنّة أنّ خلافة أبي بكر ليست بنصّ من النبي على خلافة صريحاً ، بل أجمعت الصحابة على عقد الخلافة له وتقديمه بفضله ، ولو كان هناك نصّ عليه أو على غيره لم يقع المنازعة من الأنصار وغيرهم أولاً ، ولذكر حافظ النص ما معه ، ولرجعوا ، ولكن تنازعوا أولاً ولم يكن هناك نص ، ثم اتفقوا على أبي بكر واستقر الأمر . وأما ما تدّعيه الشيعة من النص على علي والوصيّة اليه ، فباطل لا أصل له باتفاق المسلمين ، والانفاق على بطلان دعواهم في زمن علي ، وأول من كذبهم علي بقوله : ما عندنا إلا ما في هذه الصحيفة »^(١) .

فتراه يستدلّ بما كان في السقيفة ، ولو كان ما أورده مسلم صحيحاً لما احتاج الى ذلك !!

وعلى الجملة ، فإنّ هذا الحديث لو صحّ لا استدلال به القوم على إمامة أبي بكر ولم يقولوا بعدم النصّ على خلافة ، ولم يتشبهوا بالخرافات والأباطيل الأخرى ، فإنّه حتى لو كان وارداً مورد الاخبار عن الغيب ، لكان الإستدلال به دون غيره أولى وأحرى ...

وقد نصّ أبو السعادات ابن الأثير أيضاً على عدم النصّ على أبي بكر حيث قال : « ولا يصدّق الشيعة بنقل النصّ على إمامة علي كرم الله وجهه والبكرية على إمامة أبي بكر رضي الله عنه ، لأنّ هذا وضعه الأحاد

(١) شرح مسلم للنووي ١٥: ١٥٤-١٥٥ .

أولاً وأفسوه، ثم كثر الناقلون في عصره وبعده من الأعصار، فلذلك لم يحصل التصديق»^(١).

فوا أسفاه على البخاري ومسلم، إذ أشرب في قلوبهما حبّ الشيخين، فنقلوا مثل هذه الأكاذيب والخرافات، التي نصّ أئمتهم على كونها ممن افتراءات البكرية وأخبارهم الموضوعات.

حديث أن عمر أول من أمر بالأذان

ومن ذلك: ما أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب بدء الأذان: «حدثنا اسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال: حدثنا محمد بن بكر، ح وحدثنا محمد بن رافع قال: حدثنا عبد الرزاق قال: أخبرنا ابن جريج، ح وحدثني هارون ابن عبد الله - واللفظ له - قال: حدثنا حجاج بن محمد قال: قال ابن جريج: أخبرني نافع مولى ابن عمر، عن عبد الله بن عمر أنه قال: كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلوات، وليس ينادي بها أحد، فتكلموا يوماً في ذلك، فقال بعضهم: اتخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصارى، وقال بعضهم: قرناً مثل قرن اليهود، فقال عمر: أولاد تبعثون منادياً ينادي بالصلاة. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا بلال قم فناد بالصلاة»^(٢).

(١) جامع الأصول ١: ١٢١.

(٢) صحيح مسلم ١: ٢٨٥.

وهذا حديث موضوع، وضعه من يسعى وراء جعل المناقب لعمر بن الخطاب، وهو ينافي ما وضعوه في الأذان من أن تشريعه كان برؤيا رآها رجل من الأنصار، كما في سنن أبي داود وغيره.

على أن الحق ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام من أن تشريع الأذان كان في ليلة الإسراء، وقد أذن جبرئيل في بيت المقدس، وما سواه فمن وضع الملحد.

حديثان متناقضان في موضع صلاة النبي الظهر في حجة الوداع

ومن ذلك: حديثان متناقضان أخرجهما مسلم، وأخرج البخاري أحدهما، في موضع صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الظهر يوم النحر في حجة الوداع، فأخرج عن عائشة وجابر أنه صلاها بمكة، وأخرج هو والبخاري عن ابن عمر أنه صلاها بمنى، قال القاري في كتابه في (الرجال): «قال ابن حزم في هاتين الروايتين: أحدهما كذب بلا شك».

وقد اختلف القوم في تعيين الصدق من الكذب منهما، وقد شرح ابن القيم اختلافهم في المقام حيث قال: «فصل: ثم رجع الى منى، واختلف أين صلى الظهر يومئذ، ففي الصحيحين عن ابن عمر أنه أقاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمنى، وفي صحيح مسلم عن جابر أنه صلى الظهر بمكة، وكذلك قالت عائشة، واختلف في ترجيح

أحد هذين القولين على الآخر، فقال أبو محمد ابن حزم: قول عائشة وجابر أولى، وتبعه على هذا جماعة ورجّحوا هذا القول بوجوه:

أحدها: ان راويه اثنان، وهما أولى من الواحد.

الثاني: أن عائشة أخصّ الناس به، ولها من القرب والإختصاص والمزية ما ليس لغيرها.

الثالث: أن سياق جابر لحجة النبي صلى الله عليه وسلم من أولها الى آخرها أتم سياق، وقد حفظ القصّة وضبطها حتّى ضبط جزئياتها، حتّى ضبط منها أمراً لا يتعلّق بالمناسك، وهو نزول النبي صلى الله عليه وسلم ليلة جمع الطريق، فقضى حاجة عند الشعب ثمّ توضأ وضوءاً خفيفاً، فمن ضبط هذا القدر فهو يضبط مكان صلاته يوم النحر بطريق أولى.

الرابع: أن حجة الوداع كانت في آذار، وهي تساوي الليل والنهار، وقد خرج من مزدلفة قبل طلوع الشمس الى منى وخطب بها الناس، ونحر بُدناً عظيمة وقسما، وطبخ له من لحمها وأكل منه، ورمى الجمرة وحلق رأسه وتطيّب وخطب ثمّ أفاض، فطاف وشرب من ماء زمزم ومن نبذ السقاية ووقف عليهم وهم يسقون، وهذه أعمال يبدو في الأظهر أنّها لا تنقضي في مقدار يمكن معه الرجوع الى منى بحيث يدرك وقت الظهر في فصل آذار.

الخامس: ان هذين الحديثين جاريان مجرى الناقل والمبقي، فإنّ

عادته صَلَّى الله عليه وسلَّم كانت في حجَّته صلاته في منزله الذي هو نازل فيه بالمسلمين، فجرى ابن عمر على العادة، وضبط جابر وعائشة الأمر الذي هو خارج عن عادته، فهو أولى بأن يكون هو المحفوظ.

ورجحت طائفة أخرى قول ابن عمر لوجوه:

أحدها: أنه لو صَلَّى الظهر بمكة لم يصل أصحابه بمنى وحداناً ولا زرافات، بل لم يكن لهم بدّ من الصلاة خلف امام يكون نائباً عنه، ولم ينقل هذا أحد قط، ولم يقل أحد أنه استتاب من يصلي بهم، ولولا علمه أنه يرجع اليهم فيصلي بهم لقال: ان حضرت الصلاة ولست عندكم فليصل بكم فلان، وحيث لم يقع هذا ولا هذا، ولا صَلَّى الصحابة هناك وحداناً قطعاً، ولا كان من عادتهم إذا اجتمعوا أن يصلوا عزين، علم أنهم صلّوا معه على عادتهم.

الثاني: أنه لو صَلَّى بمكة، لكان خلفه بعض أهل البلد وهو مقيم، وكان يأمرهم أن يتمّوا صلاتهم، ولنقل أنهم قاموا فأتّموا بعد سلامه صلاتهم، وحيث لم ينقل هذا ولا هذا بل هو معلوم الانتفاء قطعاً، علم أنه لم يصل قطعاً حينئذ بمكة.

وما نقله بعض من لا علم له أنه قال: يا أهل مكة أتمّوا صلاتكم فإنّا قوم سفر، فإنما قاله عام الفتح لا في حجَّته.

الثالث: أنه من المعلوم أنه لما طاف ركع ركعتي الطواف، ومعلوم أن كثيراً من المسلمين كانوا خلفه يقتدون به في أفعاله ومناسكه، فلعلّ

لَمَّا رَكَعَ رَكَعَتِي الطَّوَّافِ وَالنَّاسَ خَلْفَهُ يَقْتَدُونَ بِهِ، ظَنَّ الظَّانُّ أَنَّهَا صَلَاةُ الظُّهْرِ، وَلَا سَيِّمًا إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ، وَهَذَا الْوَهْمُ لَا يُمْكِنُ دَفْعُ احْتِمَالِهِ، بِخِلَافِ صَلَاتِهِ بِمَنَى فَإِنَّهَا لَا تَحْتَمِلُ غَيْرَ الْفَرَضِ.

الرَّابِعُ: أَنَّهُ لَا يَحْفَظُ عَنْهُ فِي حُجَّهِ أَنَّهُ صَلَّى الْفَرَضَ بِجَوْفِ مَكَّةَ، بَلِ ائْتَلَّهَا كَانَ يَصَلِّي بِمَنْزِلِهِ بِالْمُسْلِمِينَ مَدَّةَ مَقَامِهِ، كَانَ يَصَلِّي بِهِمْ أَيْنَ نَزَلُوا، لَا يَصَلِّي فِي مَكَانٍ آخَرَ غَيْرِ الْمَنْزِلِ الْعَامِ.

الخَامِسُ: أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَأَنَّ حَدِيثَ جَابِرٍ مِنْ أَفْرَادِ مُسْلِمٍ، فَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ أَصَحُّ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي إِسْنَادِهِ، فَإِنَّ رَاوِيَهُ أَحْفَظُ وَأَشْهَرُ وَأَنْفَقُ، فَأَيْنَ يَقَعُ حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ مِنْ عِيِيدِ اللَّهِ؟ وَأَيْنَ يَقَعُ جَعْفَرُ بْنُ حَفْظٍ نَافِعٌ؟

السادس: أَنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ قَدْ اضْطَرَبَتْ فِي وَقْتِ طَوَافِهِ، فَرَوَى عَنْهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: أَحَدُهَا أَنَّهُ طَافَ نَهَارًا، الثَّانِي: أَنَّهُ أَخَّرَ الطَّوَّافَ إِلَى اللَّيْلِ، الثَّالِثُ: أَنَّهُ أَفَاضَ مِنْ آخِرِ يَوْمِهِ، فَلَمْ يَضْبُطْ فِيهِ وَقْتَ الْإِفَاضَةِ، وَلَا مَكَانَ الصَّلَاةِ، بِخِلَافِ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

السَّابِعُ: أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ أَصَحُّ مِنْهُ بِلاَ نِزَاعٍ، فَإِنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْهَا، وَابْنِ إِسْحَاقَ مُخْتَلَفٌ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِهِ، وَلَمْ يَصْرَحْ بِالسَّمَاعِ بَلْ عَنَعْنَهُ، فَكَيْفَ يَقْدُمُ عَلَى قَوْلِ عِيِيدِ اللَّهِ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ؟

الثَّامِنُ: أَنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ لَيْسَ بِالْبَيِّنِ أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ بِمَكَّةَ، فَإِنَّ

لفظه هكذا: أفاض رسول الله صَلَّى الله عليه وسلّم في آخر يوم صَلَّى الظهر ثمّ رجع الى منى، فمكث فيها ليلالي أيام التشريق يرمي الجمرة إذا زالت الشمس، كلّ جمرة بسبع حصيات، فأين دلالة هذا الحديث الصريحة على أنّه صَلَّى الظهر يومئذ بمكة؟ وأين هذا في صريح الدلالة الى قول ابن عمر أفاض يوم النحر ثمّ صَلَّى الظهر بمنى راجعاً؟ وأين حديث اتفق أصحاب الصحيح على اخراجه الى حديث اختلف في الاحتجاج به؟ والله أعلم^(١).

حديث في أول ما نزل من القرآن

ومن ذلك: ما أخرجه في أنّ أول ما نزل من القرآن ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ وقد صرح النووي بأنّه ضعيف بل باطل... قال ولي الدين أبو زرعة أحمد بن زين الدين عبد الرحيم العراقي في شرح حديث بدء الوحي من (شرح الأحكام الصغرى): «فيه دلالة واضحة على أنّ أول ما نزل من القرآن ﴿اقْرَأْ﴾. وقد صحّ ذلك عن عائشة، وروي عن أبي موسى الأشعري وعبيد بن عمير، قال النووي: وهو الصواب الذي عليه الجماهير من السلف والخلف. وفيه قولان آخران: أحدهما أنّ أول ما نزل ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ رواه مسلم في صحيحه عن جابر بن عبد الله وأبي

(١) زاد المعاد ٢: ٢٨٠ كيفية حجة الوداع.

سلمة بن عبد الرحمن، قال النووي: وهو ضعيف بل باطل ...».

حديث في فضائل أبي سفيان

ومن ذلك: ما أخرجه في فضائل أبي سفيان وهذه عبارته:

« حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيِّ وَأَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ الْمَعْقَرِيِّ قَالَا: حَدَّثَنَا النُّضْرُ - وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْيَمَامِيِّ - قَالَ: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو زَمِيلٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ الْمُسْلِمُونَ لَا يَنْظُرُونَ إِلَى أَبِي سُفْيَانَ وَلَا يَقَاعِدُونَهُ، فَقَالَ لِنَبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، ثَلَاثَ أَعْطَيْنَهُنَّ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: عِنْدِي أَحْسَنُ الْعَرَبِ وَأَجْمَلُهُ أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ أَزَوَّجَكُهَا. قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مُعَاوِيَةُ تَجْعَلُهُ كَاتِبًا بَيْنَ يَدَيْكَ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَتُؤَمِّرُنِي حَتَّى أَقَاتِلَ الْكُفَّارَ كَمَا كُنْتُ أَقَاتِلُ الْمُسْلِمِينَ. قَالَ: نَعَمْ. قَالَ أَبُو زَمِيلٍ: وَلَوْ لَا أَنَّهُ طَلَبَ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ مَا أَعْطَاهُ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَسْتَلْ شَيْئًا إِلَّا قَالَ: نَعَمْ»^(١).

قال في (زاد المعاد):

«وَأَمَّا حَدِيثُ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمَّارٍ: عَنْ أَبِي زَمِيلٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ

أَبَا سُفْيَانَ قَالَ لِلنَّبِيِّ ...

فهذا الحديث غلط ظاهر لا خفاء به.

(١) صحيح مسلم ٤: ١٩٤٥/١٠٢٥٠.

قال أبو محمد ابن حزم: وهو موضوع بلا شك، كذبه عكرمة بن عمار.

قال ابن الجوزي - في هذا الحديث -: هو وهم من بعض الرواة، لا شك فيه ولا تردّد.

وقد اتهموا به عكرمة بن عمار، لأنّ أهل التواريخ أجمعوا على أنّ أمّ حبيبة كانت تحت عبيد الله بن جحش، ولدت له، وهاجر بها وهما مسلمان الى أرض الحبشة، ثمّ تنصّر وثبتت أمّ حبيبة على اسلامها، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى النجاشي يخطبها عليه، فزوجه اياها وأصدقها عن رسول الله صداقاً، وذلك في سنة سبع من الهجرة، وجاء أبو سفيان في زمن الهدنة ودخل عليها فثنت فراش رسول الله صلى الله عليه وسلم حتّى لا يجلس عليه.

ولا خلاف أنّ أبا سفيان ومعاوية أسلما في فتح مكّة سنة ثمان. وأيضاً: في هذا الحديث: أنّه قال له: وتؤمّرنى حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين فقال: نعم.

ولا يعرف أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أبا سفيان البتّة^(١).

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد ١: ١١٠.

المحتويات

صحيح البخاري

- ترك أبي زرعة وأبي حاتم البخاري ١١
- ترجمة أبي زرعة الرازي ١٣
- ترجمة أبي حاتم الرازي ١٤
- تكلّم الذهلي في البخاري ١٦
- ترجمة الذهلي ١٧
- تصريح ابن دحية بانحراف البخاري عن أهل البيت ١٨
- ترجمة أبي الخطاب ابن دحية ٢١
- موقف البخاري من حديث الغدير وكلمات الأعلام فيه ٢٤

- ٢٥ ترجمة ابن الجزري
- ٢٧ استرابة البخاري في بعض حديث الإمام الصادق !!
- ٣٠ طعن القطّان في الإمام الصادق !!
- ٣١ ترجمة مجالد بن سعيد
- ٣٢ موقف الذهبي
- ٣٣ ترجمة القطّان
- ٣٦ قصّة كتاب العلل لابن المديني
- ٣٩ أحاديث باطلة في كتاب البخاري
- ٣٩ حديث خطبة عائشة
- ٤٠ حديث شفاعة إبراهيم لأزر
- ٤٩ حديث الصلاة على ابن أبي سلول
- ٥٢ حديث: كذب إبراهيم ثلاث كذبات
- ٥٣ حديث: أن نبيّاً أحرقت بيت النمل
- ٥٤ حديث أمر النبي بالأكل ممّا لم يذكر اسم الله عليه
- ٥٦ تصرّف بعضهم في لفظ الحديث !
- ٦٠ توجيه البعض معنى الحديث

- ٦١ التزام بعضهم بمفاده الباطل
- ٦٢ تكلفات الآخرين في حلّ العقدة
- ٦٩ حديث نفي توريث الأنبياء
- ٧٠ حديث مجادلة الإمام مع النبي في صلاة الليل
- ٨٤ حديث خطبة بنت أبي جهل
- ٨٦ حديث شأن نزول (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ...)
- ٨٨ خبر عدم تفضيل الإمام على الصحابة بعد الخلفاء
- ٩٠ حديث أخذ الأجر على كتاب الله
- ٩١ حديث أسباط في الاستسقاء
- ٩٣ حديث تكثر لكم الأحاديث من بعدي
- ٩٤ حديث تحريم المعازف
- ٩٥ حديث المؤمن لا يزني حين يزني
- ٩٧ حديث شريك في الإسراء
- ١٠٢ حديث رجم القردة في الزنا
- ١٠٣ الحافظان الحميدي وابن عبد البر وهذا الحديث
- ١٠٤ ثلاثة أحاديث في البخاري

١٠٥	كبار الأئمة وهذه الأحاديث
١١١	حديث رواية مسروق عن أم رومان
١١٢	كبار الحفاظ وهذا الحديث
١١٦	ترجمة الحافظ العلائي
١١٨	الحافظ ابن السكن وهذا الحديث
١١٩	حول رأي صاحب الهدى
١٢١	حديث تحريم المتعة عام خير
١٢٣	كبار العلماء وهذا الحديث
١٢٧	مع ابن حجر
١٣٠	الإمام الشافعي وهذا الحديث
١٣٠	خلاصة البحث

صحيح مسلم

١٣٥	أبو زرعة الرازي وصحيح مسلم
١٣٧	الموضوعات في صحيح مسلم
١٣٧	حديث الضحضاح

- الحديث الدالّ على تعيين أبي بكر للخلافة!! ١٣٩
- حديث أنّ عمر أوّل من أمر بالأذان..... ١٤٢
- حديثان متناقضان في موضع صلاة النبي الظهر في حجة الوداع ... ١٤٣
- حديث في أوّل ما نزل من القرآن ١٤٧
- حديث في فضائل أبي سفيان ١٤٨
- المحتويات ١٥٠



فہم، شائع مفاتیحہ، فرع ۳۴ فرع ایرانی زادہ، رقم ۳۳
فکس : ۷۷۴۰۸۹۵ - ۲۵۱، تلیفون : ۷۷۳۹۹۶۸ - ۲۵۱
فہم النشر والتوزیع : تلیفکس : ۷۷۴۲۲۱۲